Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي
حول اجتماعات الجمعية العامة الـ 142، والدورة الـ 207، للمجلس الحاكم
واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي
دورة افتراضية، 24–27 أيار /مايو 2021

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي،

حول اجتماعات الجمعية العامة 142، والدورة 207، للمجلس الحاكم،

واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي،

دورة افتراضية، 24–27 أيار/مايو 2021

مقدمة:

في الفترة من 24 إلى2021/05/27، انعقدت دورة افتراضية– للجمعية العامة الثانية والأربعين بعد المئة للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة الـ 207 للمجلس الحاكم للاتحاد، شاركت في هذه الفعاليات وفوداً برلمانية تمثل (133) برلماناً أعضاءاً في الاتحاد. وحضر الاجتماعات، بصفة عضو مشارك أو مراقب، ممثلو عديد من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المختصة كالصليب الأحمر الدولي، والبنك الدولي، وممثلو المنظمات البرلمانية الإقليمية، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي.

ويسر الأمانة العامة للاتحاد، أن تقدم للبرلمانات والمجالس العربية الموقرة، هذا التقرير الذي يقدم عرضاً لأبرز وقائع الاجتماعات، وأهم القضايا التي تم تداولها، وما تمخضت عنه من نتائج وقرارات. والأمانة العامة للاتحاد تأمل أن تتلقى أية ملاحظات أو اقتراحات على أسلوب إعداد هذا التقرير ومضمونه، ليتسنى لنا أخذها عند إعداد أية تقارير مستقبلية، تعميماً للفائدة ووصولاً إلى الأهداف المرجوة. وسيتمّ لاحقاً ترجمة التّقرير النهائي الذي صدر عن الاتحاد البرلماني الدولي، من قِبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، وسيوزّع على البرلمانات والمجالس العربية الموقّرة، تعميماً للفائدة.

* * *

الفهرس

الموضوع	الصفحة
حفل الافتتاح	08 -04
اجتماعات الدورة الـ 207 للمجلس الحاكم	18 – 09
اجتماعات الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد	58 – 19
اللجنة التنفيذية	63 – 59
منتدى النساء البرلمانيات	65 – 64
منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي	66
لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	67
لجنة شؤون الشرق الأوسط	69 – 68
لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني	71 – 70
الفريق الاستشاري المعني بالصحة	72
الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف	75 – 73
ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد	85 – 76
أنشطة الاتحاد البرلماني العربي	86
الخاتمة	87

أولاً – حفل الافتتاح

تم افتتاح الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي، رسمياً على منصة الفعاليات الافتراضية المخصصة للاتحاد البرلماني الدولي، عند الساعة 14:00 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي من يوم الأربعاء 26 أيار/ مايو 2021. وقد ألقى**السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي،** كلمة استهلها بالترحيب بالمشاركين، في أول جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي تُعقد بالكامل بشكل افتراضي.

وأشار قائلاً: على الرغم من أن الجمعية العامة الافتراضية، كانت وبلا شك معلماً تاريخياً، إلا أن كارثة جائحة كوفيد- 19 المستمرة قد ألقت بظلالها على هذه المناسبة، حيث أسفرت عن خسارة أكثر من 3 ملايين شخص في جميع أنحاء العالم، وركود اقتصادي على نطاق لم نشهده في ما يقرب من قرن، وعَكَسَ عقود من التقدم في مجال التنمية البشرية.

وتابع كلمته: يمكن للمجتمعات التي كانت مرنة ومنصفة وشاملة وعادلة فحسب أن تواجه وبنجاح التحديات المعقدة التي لا يمكن التنبؤ بها في الوقت الحالي. يجب أن تكون البرلمانات، بصفتها حامية حقوق الإنسان وسيادة القانون، في قلب الاستجابة للجائحة التي تخدم الناس قبل كل شيء. خلال الأسابيع الماضية، أثناء اجتماعات اللجان الدائمة ومنتدى النساء البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب، ناقش الأعضاء كيف يمكن للبرلمانات أن تؤدي دوراً مركزياً في جهود التعافي بعد الجائحة، وقد برزت أربعة مجالات على وجه الخصوص.

أولاً، لاحظ العديد من أعضاء الوفود أن الوصول إلى لقاحات كوفيد- 19 كان مشتت للغاية وغير منتظم وبطيء. ويلزم بذل جهود لسد الفجوات بين برامج التلقيح في مختلف البلدان والمناطق والدفاع عن إمكانية الوصول إلى اللقاح باعتباره منفعة عالمية عامة.

ثانياً، لاحظ أعضاء الوفود أن المؤسسات العامة، تسهم وبشكل كبير في التنمية والنمو. ويحتاج البرلمانيون للتأكد من أن هذه المؤسسات مناسبة لهذا الغرض وتلبي احتياجات المجتمع. وهناك أيضاً حاجة إلى عقد اجتماعي جديد بين الشعوب والحكومات، مبني على أساس ضمان حقوق الإنسان.

ثالثاً، لاحظ أعضاء الوفود أن النساء والشباب، قد تحملوا وطأة جائحة كوفيد- 19 والأزمات المتعددة الأخرى التي أثارتها. لذلك كان على النساء والشباب أن يأخذوا مكانهم الصحيح في عالم السياسة، حيث تُتخذ القرارات بشأن المستقبل.

وأخيراً، أعرب أعضاء الوفود عن أهمية متابعة الانتعاش الاقتصادي المدعوم، بأساليب جديدة للتفكير في الإنتاج المستدام والاستهلاك والحفاظ على البيئة والاقتصاد الرعوي. كما يجب أن تكون خطة العام 2030 وأهداف التنمية المستدامة بمثابة الأساس لجميع استراتيجيات التعافي من كوفيد- 19.

وختم كلمته قائلاً: لقد شجع البرلمانيين على اغتنام زخم الجمعية العامة الافتراضية للاتحاد البرلماني الدولي لإعادة التفكير في أسس عالم ما قبل الجائحة وتمهيد الطريق لمستقبل مرن ومنصف وذكي ومراعي للبيئة وشامل وعادل، من خلال إعادة تنشيط النظام العالمي متعدد الأطراف والاستمرار في بناء برلمانات وطنية قوية وديمقراطية. ويحتاج الاتحاد البرلماني الدولي، إلى زيادة تعزيز دوره باعتباره المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، وتوفير منبر للحوار السياسي والدبلوماسية البرلمانية والتعاون، بحثاً عن حلول لغدٍ أفضل.

وقد ألقت **السيدة أنورادها جوبتا، نائب الرئيس التنفيذي للتحالف العالمي للقاحات والتحصين (Gavi)**، كلمة أشارت فيها إلى أن النقاط التي أثارها رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، شكّلت تذكيراً في الوقت المناسب بأهمية التعاون متعدد الأطراف والقيادة الاستباقية في معالجة أزمة كوفيد- 19. ولإنهاء المرحلة الحادة من الجائحة، كان على البلدان أن تتحد لضمان أن تكون برامج التلقيح عالمية حقاً وألا يتم إغفال أحد.

وتابعت، كان برنامج مبادرة الوصول العالمي للقاحات كوفيد- 19(COVAX)، الذي شارك التحالف العالمي للقاحات والتحصين في إدارته، ينسق للوصول السريع والعادل إلى لقاحات كوفيد- 19 بهدف ضمان حصول جميع البلدان على جرعات كافية من اللقاحات لحماية السكان الفقراء المعرضين لمخاطر عالية. لقد سلمت مبادرة الوصول العالمي للقاحات كوفيد- 19 اللقاحات بالفعل إلى أكثر من 100 دولة، لكنها واجهت تحديات عديدة.

ولقد بينت في كلمتها أن البلدان، ولا سيما البلدان الغنية، تحتاج إلى أن تدرك أنه لن يكون أحد في مأمن من الجائحة كي يصبح الجميع في مأمن. حتى الزيادات الطفيفة في انتقال الفيروس ستؤدي إلى متغيرات جديدة، مما يطيل أمد الجائحة وتأثيرها على الفئات الأكثر فقراً في المجتمع. ويلزم بذل مزيد من الجهود لتوسيع نطاق التصنيع والتوزيع، كما أنّ هناك حاجة إلى دعم آليات نقل المعرفة والتكنولوجيا اللازمة لإنتاج اللقاحات. لقد كانت ثقة الجمهور في اللقاحات مسألة ملحة أخرى يجب معالجتها.

كما أشارت أنه يجب النظر في الأضرار الجانبية للجائحة، لا سيما زيادة الفقر، وتعطيل الخدمات الصحية الأساسية، وعكس سنوات عديدة من التقدم في تلقيح الأطفال. لقد استمر حرمان العديد من الأطفال حول العالم، المعروفين باسم أطفال المحرومين من اللقاحات، من المسار الأساسي للقاحات الطفولة.

وختمت كلمتها، لقد دفعت جائحة كوفيد- 19 بمسألة المساواة إلى صدارة جدول أعمال السياسات، وبالتالي قدمت فرصة ثمينة لتوفير عالم تسود فيه المزيد من المساواة، وكان قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التغطية الصحية الشاملة في العام 2019، مبادرة إيجابية وذات رؤية في هذا الصدد، ينبغي عدم تسييس الصحة ويجب على البرلمانات، أن تسعى دائماً إلى دعم مبادئ المساواة والإنصاف والعدالة الاجتماعية.

كذلك تحدث الدكتور جومو سوندارام، كبير الاقتصاديين السابق في الأمم المتحدة والأكاديمي البارز، في جامعة كولومبيا والجامعة الإسلامية الدولية في ماليزيا، بكلمة قال بها :إن العالم يواجه تحديين متصلين ولكنهما متميزين في الاستجابة لجائحة كوفيد- 19: كيفية مكافحة الفيروس وكيفية إعادة بناء الاقتصادات بشكل أفضل، يمكن للبرلمانات أن تسهم بشكل كبير في التحدي الأول من خلال تقليل العقبات أمام التوزيع العالمي للقاحات والاختبارات والأدوية والمعدات، وكان من المهم إدراك أن النطاق الحالي للقاحات لن يقضي على كوفيد- 19، ولكنه سيقلل فحسب من شدة العدوى واحتمال الوفاة.

وبيّن في كلمته في حين حشدت البلدان موارد كبيرة للتصدي للأزمة، فإن جهودها كثيراً ما أعيقت بسبب تعطيل سلاسل التوريد والتجارة العالمية، وعلى الصعيد الوطني كانت التدابير المتخذة استجابة للجائحة مؤذية للاقتصادات ولأنماط حياة الناس بشكل كبير.

كما أشار إلى أن التلقيحات الآن أدت إلى عودة الأمور إلى طبيعتها في بعض البلدان الغنية، ولكنها أدّت إلى فجوة كبيرة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، ويحتاج المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لضمان، توفير الموارد اللازمة للإغاثة والإنعاش والإصلاح لجميع البلدان.

وفي ختام كلمته قال: وافق صندوق النقد الدولي مؤخراً إصدار حوالي 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة، ولكن سيتم توزيعها وفقاً للثروة النسبية للدول. وهناك حاجة ماسة إلى إعادة توزيع هذه الأموال عن طريق البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية. إنّ أي تأخير في التعافي الاقتصادي يهدد بخطر أن تتحول فترات الركود المؤقتة إلى ركود طويل الأمد، الأمر الذي من شأنه أن يعوق وبشكل خطير التقدم المحرز في الحدّ من الفقر والجوع، ويجب أن تعمل البرلمانات معاً لمعالجة كلا جانبي المشكلة: تحسين

المساواة في الحصول على اللقاحات والموارد الطبية الأخرى، وإعادة توزيع الموارد المالية لإنعاش الاقتصاد العالمي.

كذلك تحدثت السيدة هيلين كلارك، رئيسة وزراء نيوزيلندا السابقة والرئيسة الحالية لمجلس الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، الرئيسة المشاركة للفريق المستقل المعني بالتأهب لمواجهة الأوبئة والاستجابة لها، بكلمة أوضحت فيها إن الفريق المستقل المعني بالتأهب لمواجهة الأوبئة والاستجابة لها قد أصدر تقريراً في 12 أيار/ مايو 2021، استنتج أن معظم البلدان لم تكن مستعدة لمواجهة جائحة كوفيد- 19، على الرغم من سنوات عديدة من التحذيرات والتوصيات، لقد ضاع وقت كبير في المراحل الأولى من الجائحة في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2020، بسبب تخزين المعلومات الحيوية، وإعاقة التحقيقات الأولية لمنظمة الصحة العالمية، واعتماد نهج الانتظار والترقب من قبل العديد من البلدان لعدة أسابيع، بعد إعلان حالة طوارئ صحية عامة في 30 كانون الثاني/ يناير 2020، كانت استجابة بعض البلدان، غالباً تلك التي كانت أكثر تضرراً من تفشي سارس وإيبولا، أفضل من غيرها وذلك بفضل القيادة القوية والحوكمة الرشيدة والنشر الاستباقي لتدابير الصحة العامة.

وتابعت في كلمتها: مضى التقرير ليقدم مجموعتين من التوصيات: تلك التوصيات التي يلزم تنفيذها بشكل عاجل وتلك التوصيات الأطول أجلاً والمتحولة بطبيعتها. في الفئة الأولى، يجب على كل دولة أن تطبق تدابير الصحة العامة التي أثبتت جدواها لوقف انتقال الفيروس. ينبغي ألّا يُنظر إلى التلقيح على أنه دواء لكل داء، لأن بدء تطبيقه كان يتقدم ببطء شديد. لمعالجة التوزيع غير العادل للقاحات، ويجب على البلدان ذات الدخل المرتفع أن تلتزم من دون تأخير بتقاسم طلباتها الزائدة. ويجب توفير ما لا يقل عن مليار جرعة لبرنامج مبادرة الوصول العالمي للقاحات كوفيد- 19 في العام 2021، لتصل إلى 2 مليار في عام 2022، كما كان التنازل عن حقوق الملكية الفكرية، المتعلقة باللقاحات مطلوباً بشكل عاجل للسماح بنقل المعرفة والتكنولوجيا اللازمة لإنتاج اللقاح عند الحاجة، لقد احتاج مسرع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد- 19، التابع لمنظمة الصحة العالمية إلى مزيد من التمويل، والذي دعا التقرير دول مجموعة السبع ومجموعة العشرين إلى تقديمه. ويجب على منظمة الصحة العالمية وضع استراتيجية ذات جداول زمنية ومعايير مناسبة لإنهاء الجائحة بشكل نهائي باعتبارها تهديداً صحياً عالمياً.

كما وضحت في ختام كلمتها أنه على المدى الطويل، كان من الضروري تغيير النظام الدولي. وينبغي إنشاء مجلس عالمي للتهديدات الصحية، على مستوى رؤساء الدول من أجل الحفاظ على الالتزام الحالي وحشده للتصدي للجائحة، يجب أن يقترن مثل هذا المجلس بمرفق مخصص لتمويل آثار الجائحة وبتمويل للتأهب لا يقل عن 10 مليار دولار أمريكي، والذي يمكن زيادته بسرعة إلى 100 مليار دولار

أمريكي إذا لزم الأمر، ويجب تحويل مسرع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد- 19 إلى اتفاقية دائمة كما يجب تعزيز قدرات منظمة الصحة العالمية بشكل أكبر. أخيراً دعا التقرير إلى عقد جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت لاحق من العام 2021، بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن الإعلان السياسي اللازم لمثل هذه الإصلاحات.

وتحدث السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بكلمة وضح فيها، إنه ينبغي عدم إضفاء الطابع السياسي على مجال الصحة. اعتبرت الرعاية الصحية حقاً وليست خدمة من الحكومات لمواطنيها. لقد نجت جميع الدول من جائحة كوفيد- 19 لكن العديد من الأفراد فقدوا حياتهم أو سبل عيشهم، وينبغي أن يكون تركيز الانتعاش على الناس وليس مجرد أفكار. أصبحت البرلمانات أكثر أهمية من أي وقت مضى في الأزمة وأثبتت مرونتها في الدفاع عن حقوق الناس. كان من الواضح أن فترة ما بعد الجائحة لن تكون بمثابة عودة إلى العمل كالمعتاد، وبالتالي فإنها توفر فرصة ثمينة للمضي قدماً بشكل أفضل، وتعدّ تعددية الأطراف هي الوسيلة لتحقيق ذلك، ولكنها بحاجة إلى التطور وفقاً لذلك. ويلزم وضع شعار جديد للتعددية في خدمة الشعب ومع الشراكات، التي يثيرها أعضاء فريق المناقشة في جوهرها.

***وفي جلسة الافتتاح انعقدت حلقة نقاش أدارتها السيدة كلير دولي، حول الموضوع العام للجمعية العامة:* التغلب على الوباء اليوم وبناء غد أفضل: دور البرلمانات.**

رد المشاركون في حلقة النقاش على الأسئلة التي طرحتها وفود كل من: **النمسا وكندا وغويانا وتوغو ودولة الإمارات العربية المتحدة**، بشأن مواضيع التنازل المحتمل عن الاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية بشأن لقاحات كوفيد- 19؛ والتنفيذ المحتمل لنظام رأس المال الطبيعي، للتعرف على الصلة بين الانتعاش الاقتصادي والبيئة؛ والسرعة البطيئة للموافقة على اللقاحات المطورة في الصين وروسيا الاتحادية؛ واقتراح بضرورة ممارسة الاتحاد البرلماني الدولي، مزيداً من الضغط لضمان توزيع اللقاحات بشكل أكثر إنصافاً في جميع أنحاء العالم؛ ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال الشباب في فترة التعافي بعد كوفيد- 19.

*****

ثانياً – اجتماعات الدورة الـ 207 للمجلس الحاكم

انعقدت افتراضياً في إطار الجمعية العامة الثانية والأربعين بعد المائة، اجتماعات الدورة الـ 207، للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، وتمت الموافقة على جدول أعمال الدورة الـ 207 للمجلس الحاكم، المتضمنة البنود التالية:

الإثنين 24 أيار/ مايو 2021،

(14:00 -14:05 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي)

1. **إقرار جدول الأعمال** ***(5 دقائق)***

(14:05 -14:15 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي)

2. **اعتماد النظام الداخلي الخاص بالجلسات الافتراضية للجمعية العامة واللجان الدائمة** ***(10 دقائق)***

تم إعداد لائحة الاجراءات الخاصة من قبل الفريق العامل المكلف بالتحضير للدورة الافتراضية للجمعية العامة، بدعم من أمانة الاتحاد البرلماني الدولي والمستشار القانوني المستقل، وأقرتها اللجنة التنفيذية. وهي مصممة لتتناسب مع بعض القواعد الحالية، والتي سيتم تعليقها مؤقتاً، لخصوصية الدورة الافتراضية. يجري تعميم لائحة الاجراءات الخاصة في وقت مبكر على جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، وسيتم اعتمادها رسمياً عند الجلسة الأولى للدورة الافتراضية.

(14:15 -14:20 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي)

3. **الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة الـ206 للمجلس الحاكم** (CL/206/SR) ***(5 دقائق)***

تم إرسال المحاضر الموجزة إلى جميع الأعضاء في 18 كانون الثاني/ يناير 2021، وهي متاحة على موقع الاتحاد البرلماني الدولي على الرابط التالي:

www.ipu.org/event/extraordinary-session-ipu-governing-council#event-sub-page-documents

(14:20 -14:55 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي)

4. رؤية رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وتقرير عن أنشطته منذ الدورة الـــ206 للمجلس الحاكم ***(35 دقيقة)***

عرض الرئيس رؤيته للاتحاد البرلماني الدولي. وسيقدم تقريراً عن أنشطته وأنشطة اللجنة التنفيذية منذ الدورة الأخيرة للمجلس الحاكم.

(14:55 -15:30 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي)

5. تقرير الأمين العام الســـنوي عن تأثير الاتحاد البرلماني الدولي على أنشـــطة الاتحاد في عام 2020، ***(35 دقيقة)***

سيتم إطلاع المجلس الحاكم على نسخة محدّثة بتنفيذ الاستراتيجية للفترة 2017-2021. كما سيتم إطلاعه على لمحة عامة عن حالة الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.

(15:30 -16:00 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي)

6. انتخابات اللجنة التنفيذية والهيئات الأخرى للاتحاد البرلماني الدولي ***(45 دقيقة)***

انتخب المجلس الحاكم عضواً واحداً ليحل محل السيد علي عبد العال (جمهورية مصر العربية)، الذي من المقرر أن تنتهي ولايته في الدورة الـ207، للمجلس الحاكم – على أن يتم ملء الشاغر من قبل رجل أو امرأة من المجموعة العربية.

كما دُعي المجلس الحاكم إلى انتخاب ستة أعضاء في لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، وعضوين في لجنة شؤون الشرق الأوسط، يتم انتخاب أعضاء هاتين اللجنتين بصفتهما الفردية، على أساس معرفتهم وخبراتهم في هذه المجالات.

ودُعي المجلس الحاكم إلى الموافقة على الترشيحات الواردة من المجموعات الجيوسياسية لملء الشواغر في مختلف الهيئات الفرعية للمجلس.

(16:00 -17:00 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي)

7. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي ***(60 دقيقة)***

(أ) تحقيق العضوية العالمية

تم إطلاع المجلس الحاكم عن الوضـــع الحالي للعضـــوية، وإبلاغه بالمبادرات المتخذة بهدف تحقيق العضوية العالمية.

(ب) حالة بعض البرلمانات

---------- **نهاية اليوم الأول**

الثلاثاء 25 أيار/ مايو 2021

(14:00 -14:35 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي)

8. النتائج المالية للعام 2020 ***(35 دقيقة)***

تم إبلاغ المجلس الحاكم بالنتائج المالية لعام 2020.

(14:35 -14:50 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي)

9. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة ***(15 دقيقة)***

(14:50 -15:05 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي)

10. إنشاء جائزة كريمر باسي Cremer-Passy للاتحاد البرلماني الدولي ***(15 دقيقة)***

تم إبلاغ المجلس الحاكم بمداولات اللجنة التنفيذية المتعلقة بهذه الجائزة وسيطلب منه اتخاذ القرار بشأنها.

(15:05 - 16:35 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي)

11. أنشطة اللجان والهيئات الأخرى ***(ساعة و30 دقيقة)***

(أ) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

(ب) منتدى النساء البرلمانيات

(ج) منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

(د) لجنة شؤون الشرق الأوسط

(هـ) لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

(و) الفريق الاستشاري المعني بالصحة

(ز) الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

(16:35 – 17:00 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي)

12. مراجعة استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي *(25 دقيقة)*

تم إبلاغ المجلس الحاكم بالتقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ خارطة الطريق المتفق عليها لمراجعة استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي. ومن المتوقع اعتماد الاستراتيجية الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي (2022-2026)، خلال انعقاد الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021.

(17:00 – 17:15 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي)

13. ما يستجد من أعمال *(15 دقيقة)*

ناقش المجلس بنود جدول أعماله وفق ماهو مبين أعلاه، واتخذ حولها القرارات اللازمة، وفيما يلي عرض لبعض قرارات المجلس، (علماً بأن كامل القرارات ضمنت في التقرير النهائي الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي والتي ستقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بترجمته):

1. اعتماد قواعد الإجراءات الخاصة بالجلسات الافتراضية للجمعية العامة واللجان الدائمة:

في كانون الثاني/ يناير 2021، أنشأت اللجنة التنفيذية مجموعة عمل لاقتراح قواعد إجراءات خاصة لتنظيم سير الدورات الافتراضية للجمعية العامة، واللجان الدائمة (الجمعية العامة الـ142، والجمعيات العامة المستقبلية المحتملة التي سُتعقد بشكل افتراضي)، تستند أساساً إلى قواعد الإجراءات الخاصة المعتمدة للدورة الافتراضية للمجلس الحاكم في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020. أعدت قواعد الإجراءات الخاصة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع مستشار قانوني مستقل، البروفيسور ج. ل. بورسي من معهد جنيف العالي للدراسات الدولية والإنمائية- ووافقت عليها لاحقاً اللجنة التنفيذية في آذار/ مارس 2021.

وبعد الموافقة عليها، قدمت اللجنة التنفيذية القواعد الخاصـــة إلى البرلمانات الأعضـــاء. بحلول الموعد النهائي المحدد، لم يعرب أي برلمان عضـو في الاتحاد، عن اعتراضـه على القواعد الخاصـة. وبعد أن خلصـــت إلى وجود دعم الأغلبية لقواعد الإجراءات الخاصـــة، اعتبرتها اللجنة التنفيذية بحكم المعتمدة ورفعتها إلى المجلس الحاكم.

لذلك اعتمد المجلس رسمياً قواعد الإجراءات الخاصة، بالجلسات الافتراضية للجمعية العامة واللجان الدائمة.

2. رؤية رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وتقرير عن أنشطته منذ الدورة الـ 206 للمجلس الحاكم

أحاط المجلس الحاكم علماً بأنشطة الرئيس الجديد، السيد **دوارتي باتشيكو**، منذ انتخابه في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، ورؤيته بخصوص المستقبل.

وشـــدد الرئيس على ضـــرورة العمل معاً كأســـاس للتنفيذ الناجح لأنشـــطة الاتحاد البرلماني الدولي، وأعرب عن اعتقاده بأن الشـمولية أمر حاسم لتحقيق هذا الهدف، ولذلك ينبغي زيادة إشراك المجموعات الجيوسياسية في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، من أجل جعل المنظمة أكثر شمولاً، حيث أن جميع أعضاء الاتحاد ومساهماتهم لها نفس القدر من الأهمية.

وقد أوضـــح الرئيس رؤيته حول النقاط التالية: ترســـيخ مبادئ الحوكمة الرشـــيدة، تعزيز رؤية الاتحاد البرلماني الدولي ومكانته، كعنصـــر فاعل مهم على الســـاحة الدولية؛ تعزيز المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنســـان في جميع المناطق الجغرافية؛ تعزيز المســـاواة بين الرجال والنســـاء (الجندرية)، وبين الشـــباب في السياسة؛ وتعزيز العضوية العالمية للاتحاد البرلماني الدولي.

واستندت أنشطة الرئيس إلى تلك الرؤية، وشملت حضور واحد وستين اجتماعاً وست زيارات رسمية خلال الأشـهر الستة التي أعقبت انتخابه في تشـرين الثاني/ نوفمبر 2020، على الرغم من القيود الناتجة عن جائحة كوفيد -19، وأشـــاد الرئيس بالبيئة المواتية التي وضـــعها الأمين العام وفريقه لدعمه في القيام بأنشطته.

بعدئذ أخذ ممثلو الوفود الكلمة للاتفاق مع الرئيس بشـأن القيم التي تنقلها رؤيته والاعتراف بجهوده لإعطاء زخم جديد للمنظمة، وتعهدوا بدعم تنفيذ مبادراته خلال فترة ولايته، حيث كانت التحديات تتزايد بسبب جائحة كوفيد -19. ودعاه أعضاء المجلس الحاكم، إلى مشاركة رؤيته مع البرلمانات الوطنية على هامش المزيد من الزيارات الإقليمية.

وبناءً على توصية اللجنة التنفيذية، وافق المجلس الحاكم على إنشاء جائزة كريمر– باسّي.

3. تقرير الأمين العام السنوي عن التأثير على أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2020

أحيط المجلس الحاكم علماً بتقرير الأمين العام، السنوي عن التأثير على أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2020، وهو العام الذي شهد تغيير رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، وعقد العديد من الاجتماعات الافتراضية بسبب القيود التي فرضتها جائحة كوفيد -19.

ورحب المجلس الحاكم بالأدوات المحددة، التي طورتها الأمانة لمواجهة التحديات المرتبطة بالجائحة والتي أثرت بشكل خاص على العديد من مجالات الاهتمام. وقد شملت هذه المبادئ التوجيهية للتصدي للعنف ضد المرأة، الذي كان يتزايد أثناء الجائحة؛ ومذكرة توجيهية للبرلمانات بشأن حقوق الإنسان وكوفيد- 19.

وكذلك، رحب المجلس الحاكم بالجهود المتزايدة التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي، لتعزيز الحوار والتي أثبتت أهميتها لمواجهة التحديات العالمية وإيجاد حلول دائمة، لا سيما في فترة ما بعد كوفيد- 19 المرنة.

كما أقر المجلس الحاكم، العديد من توصيات اللجنة التنفيذية، التي تم تقديمها بالفعل للموافقة عليها من خلال إجراء الموافقة الضمنية الخطية. وقد شملت الآتي:

- مذكرات تفاهم جديدة مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR)، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛
- اختصاصات وطرق العمل للفريق العامل الجديد للاتحاد البرلماني الدولي المعني بالعلوم والتكنولوجيا؛
- تقرير مستشار مستقل حول الاستراتيجية الشاملة للشفافية والمساءلة والانفتاح للاتحاد البرلماني الدولي، والذي أعطى المجلس الحاكم بشأنه الضوء الأخضر للأمين العام، للمضي قدماً في تنفيذ التوصيات الرئيسة.

وشجع المجلس الحاكم، الجهود الجارية لتعزيز التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي، والأمم المتحدة، باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، مما ساعد على إعطاء منظور برلماني للمناقشات بشأن القضايا العالمية.

وكان المجلس الحاكم، قد قيّم التقدم المحرز في خارطة الطريق لتحديث استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، للفترة من العام 2022، إلى العام 2026. وفي ضوء الالتزام البرلماني الأساسي بالدفاع عن مصالح المواطنين، وافق المجلس الحاكم على أنه يجب وضع الناس، بصورة الاستراتيجية وضرورة اتخاذ الترتيبات اللازمة حتى تكون الاستراتيجية جاهزة، للمصادقة عليها خلال الجمعية العامة المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، كما هو مخطط لها وشملت تلك الترتيبات مساهمة البرلمانيين في العملية من خلال، ردودهم على دراسة استقصائية صدرت مؤخراً.

وأعرب المجلس الحاكم عن شكره للأمين العام وفريقه للدعم القيّم المقدم لما يجري.

وأقر المجلس الحاكم وأثنى على المرونة التي أظهرها كل من الاتحاد البرلماني الدولي، وأمانته العامة على الرغم من القيود الرئيسة التي واجهتها في العام 2020، ورحب وشجع التعاون الوثيق بين رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام، والذي كان دليلاً على بيئة عمل صحية في قيادة المنظمة.

كما أشاد المجلس الحاكم، بموظفي الأمانة العامة لجهودهم الدؤوبة للحفاظ على سير الأعمال، لا سيما خلال الأوقات الصعبة للجائحة.

4. انتخابات اللجنة التنفيذية وهيئات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى

أجرى المجلس الحاكم عدداً من الانتخابات خلال دورته الـ 207.

أولاً، تم انتخاب معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة) ممثلاً للمجموعة العربية في اللجنة التنفيذية، لمدة أربع سنوات تنتهي في نيسان/ أبريل 2025.

ثم أيد ترشيحات المجموعات الجيوسياسية المختلفة للهيئات الأخرى،

ثم شرع المجلس الحاكم، في سلسلة من عمليات التصويت لانتخاب أعضاء لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، ولجنة شؤون الشرق الأوسط، والتي تم انتخاب الأعضاء فيها بصفتهم الفردية وبما يتماشى مع المتطلبات الجندرية المعتادة.

5. النتائج المالية للعام 2020

نظر المجلس الحاكم، في التقرير المالي والبيانات المالية المدققة لعام 2020، وقد تم إعداد البيانات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)، كما تم دمج حسابات الاتحاد البرلماني الدولي، وصندوق المعاشات التقاعدية المغلق في مجموعة واحدة من البيانات المالية.

ووافق المجلس الحاكم على الإدارة المالية للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، وعلى النتائج المالية للعام 2020.

6. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي

لقد تم تقييم المجلس الحاكم، من خلال الجهود المستمرة التي يبذلها الرئيس والأمين العام، لضمان العضوية العالمية للاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك عودة الكونجرس الأمريكي، ومع ذلك أشار إلى أنه يقع على عاتق البرلمانات الأعضاء، والمجموعات الجيوسياسية، اتخاذ الإجراءات المناسبة- أي الاعتماد على علاقتها مع قيادات البرلمانات غير الأعضاء- لتحقيق زيادة في مستوى العضوية. ومن هذا المنطلق، أعرب المجلس الحاكم، عن امتنانه لجهود السيد ن. منزور، رئيس الجمعية الوطنية في غويانا، وكذلك أمانة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فيما يتعلق بالتواصل مع البرلمانات غير الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي، كما رحّب كذلك بدعم كل من أستراليا ونيوزيلندا، في تشجيع البرلمانات غير الأعضاء في المحيط الهادئ على الانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي.

وفي ضوء الظروف الاستثنائية، التي حالت دون قيام مالي وزيمبابوي بدفع المتأخرات المستحقة عليهما، أذن المجلس الحاكم بالمشاركة، بكامل الحقوق، في الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي.

واطلع المجلس على أوضاع بعض البرلمانات، وصادق على التوصيات ذات الصلة التي قدمتها اللجنة التنفيذية على النحو التالي.

وفيما يتعلق بالجمهورية اليمنية، وافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية، بالاعتراف ببرلمان سيئون، كممثل للجمهورية اليمنية لدى الاتحاد البرلماني الدولي، وبما يتماشى مع اعتراف الأمم المتحدة بالحكومة التي كان هذا البرلمان متحالفاً معها، وشجعت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين على

مواصلة مراجعتها لقضايا البرلمانيين في الجمهورية اليمنية، وأصدرت تعليمات للأمين العام لدعم برلمان سيئون، في أن يصبح برلماناً مكتمل الأهلية.

وأيد المجلس الحاكم، توصية اللجنة التنفيذية بإرجاء أي قرار بشأن عضوية فنزويلا إلى الجمعية العامة المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي، ريثما يتم تزويده بتقرير يحتوي على معلومات مباشرة، جمعتها بعثة الاتحاد البرلماني الدولي إلى ذلك البلد.

وأعرب المجلس الحاكم، عن قلقه إزاء الحالة السياسية الجارية في ميانمار. وصادق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية بأن تدعو تضامناً مع شعب ميانمار، اللجنة التي تمثل برلمان الاتحاد (Pyidaungsu Hluttaw)، بصفة مراقب في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي، كما طلب من الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مواصلة مراقبة الوضع.

ووافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية بشطب تايلند وبوروندي من قائمة البلدان المثيرة للقلق، في ضوء التطورات الإيجابية في تلك البلدان، لكنه أوصى بمواصلة العمل عن كثب مع البرلمانين المعنيين وتقديم المساعدة التقنية لهما.

7. الاجتماعات البرلمانية الدولية المستقبلية

وافق المجلس على قائمة الاجتماعات المستقبلية والأنشطة الأخرى، التي ستمول من الموازنة العادية للاتحاد البرلماني الدولي ومن المصادر الخارجية.

ووافق المجلس على توصية اللجنة التنفيذية، بناءً على طلب برلمان رواندا، بتأجيل اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي المقرر عقده في كيغالي في تشرين الأول/ أكتوبر 2021 إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 2022 في ضوء حالة عدم التأكد المستمرة فيما يتعلق بعقد الاجتماع بالحضور شخصي، بسبب جائحة كوفيد- 19، ومن هذا المنطلق، طلب المجلس الحاكم من الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، تقديم مقترحات بديلة لعقد الجمعية العامة الـ 143، في خريف العام 2021 بأقرب وقت ممكن.

ووافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية، لعقد الجمعية العامة الـ 144 في إندونيسيا في 20 - 24 آذار/ مارس 2022.

8. تقارير الهيئات العامة واللجان المتخصصة

أحيط المجلس الحاكم، علماً بالتقارير المتعلقة بأنشـــطة منتدى النســـاء البرلمانيات، ولجنة حقوق الإنســان للبرلمانيين، ولجنة شـؤون الشـرق الأوسـط، ولجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنسـاني، والفريق الاستشاري المعني بالصحة، ومنتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي، والفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وأيد المجلس البيان المتعلق بالعمل البرلماني، الداعم لإنهاء حالات انعدام الجنسية الصادر عن لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، والبيان بمناسبة اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى للعام 2021، بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، الصادر عن الفريق الاستشاري المعني بالصحة، وبيان حول الجمهورية اليمنية الصادر عن لجنة شؤون الشرق الأوسط.

ووافق المجلس على ثمانية قرارات تتعلق بـــ 152 برلمانياً قدمتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، واطلع المجلس على تحفظات وفود جمهورية مصـــر العربية، وتركيا وزيمبابوي على القضـــايا في بلدانهم، وتعليقات دولة فلسطين على قضاياها.

****

ثالثاً – اجتماعات الجمعية العامة الثانية والأربعين بعد المائة

عقدت اجتماعات الجمعية العامة الـ 142، للاتحاد البرلماني الدولي، افتراضياً، يومي 26 و27 أيار/مايو 2020.

وتمت الموافقة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 142 المتضمن البنود التالية:

1. مناقشة عامة حول موضوع *التغلب على الوباء اليوم وبناء غد أفضل: دور البرلمانات*
2. *الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن في مواجهة التهديدات والصراعات الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها* (اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين)
3. *تعميم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولان*(اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة)
4. تقارير اللجان الدائمة
5. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة السلم والأمن الدوليين واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة للجمعية العامة الـ 144 وتعيين المقررين

ناقشت الجمعية بنود جدول أعمالها في عدة جلسات، واتخذت حولها القرارات اللازمة، واستمعت الجمعية إلى كلمات السيدات والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس والوفود البرلمانية المشاركة على مدى يومين، **كما عقدت جلستها الختامية،** بعد ظهر يوم الخميس الواقع في 2021/05/27. وافتتحت الجلسة بعرض مشاريع القرارات الواردة من اللجان الدائمة الأربع، من قبل مقرريها التي حظيت بموافقة الجمعية وتم إقرارها.

وفيما يلي عرض لبعض قرارات الجمعية، (علماً بأن كامل القرارات ضمنت في التقرير النهائي الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي، والتي ستقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بترجمته):

1.البند الأول من جدول الأعمال:

ملخص الرئيس للمناقشة حول الموضوع العام للجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي

التغلب على الوباء اليوم

وبناء غد أفضل: دور البرلمانات

أقرتها الجمعية العامة الـ142

(الدورة الافتراضية، 27 أيار/ مايو 2021)

بالإضافة إلى المناقشات التي جرت أثناء حلقة النقاش حول الموضوع العام في الجمعية العامة الـ 142، يستند هذا الملخص إلى المداولات التي جرت في الجلسات التي عقدتها اللجان الأربع الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي، (السلم والأمن الدوليين، والتنمية المستدامة، والديمقراطية وحقوق الإنسان، وشؤون الأمم المتحدة)، في الفترة من 26 ولغاية 28 نيسان/ أبريل. كما أن مداولات منتدى النساء البرلمانيات التي انعقدت في 10أيار/ مايو 2021، ومنتدى البرلمانيين الشباب الذي انعقد في 13 أيار/ مايو 2021، قد أفادت هذا الملخص. يعكس الملخص الرسائل الرئيسة التي نُقلت من خلال عروض حلقة النقاش ومداخلات االحاضرين. يتم تقديمه كمساهمة في الاستجابة الشاملة للاتحاد البرلماني الدولي، لجائحة كوفيد- 19 والحاجة إلى بناء غد أفضل.

أجمع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على تصميمهم على المساهمة بقوة في الجهود الرامية للسيطرة على جائحة كوفيد-19 المدمرة ووقفها. وأدركوا الحاجة إلى استجابة أقوى من أجل إنقاذ الأرواح والقضاء على الوباء في أسرع وقت ممكن، في هذا السياق أوصى أعضاء البرلمان باتخاذ خطوات جديدة وجريئة لتعزيز السلام والتنمية المستدامة والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وتمكين الشباب والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتسببت جائحة كوفيد- 19 في أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية. وقد أدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وأوقفت التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة وتمكين الشباب والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، تأثرت النساء والشباب بشكل غير متناسب، حيث أن عدد النساء اللاتي فقدن وظائفهن أكبر من عدد الرجال ويتحملن نصيباً أكبر من الأعمال المنزلية، وتُرك العديد من الشباب من دون إمكانية الحصول على فرص العمل أو التعليم.

كما ساهمت الجائحة في زيادة العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك عبر الإنترنت، مما أدى إلى الحاجة لزيادة الاستثمار في الخدمات المقدمة إلى الناجيات وكذلك إلى أطر تنظيمية أكثر شمولاً للمنصات الإلكترونية وشركات التكنولوجيا. كما هو مبين في هذا الملخص، يجب أن تسترشد الاهتمامات الخاصة بالنساء والشباب بالعمل البرلماني في جميع مجالات السياسة، من السلم إلى الديمقراطية والتنمية المستدامة. يجب أن تستمر البرلمانات في بذل الجهود لتعزيز القيادة النسائية والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، في جميع القطاعات، فضلاً عن زيادة تمثيل النساء والشباب في السياسة.

واسترشاداً بهذه الاعتبارات، التزم المشاركون بضمان وصول جهود الإغاثة إلى الفئات الأكثر ضعفاً، وضمان أن تكون اللقاحات والاختبارات والعلاجات ميسّرة التكلفة ومتاحة للجميع. واتفقوا على أن أزمة بهذا الحجم تتطلب حلاً عالمياً، تكون فيه تعددية الأطراف أكثر قدرة على تحقيقه.

الرسائل الرئيسية بشأن السلم والأمن

تعتبر البرلمانات المكان الرئيسي لإدارة النزاع، بطريقة غير عنيفة ومنتدى مركزياً لإجراء مناقشات شاملة بشأن سياسات بناء القدرة على الصمود، وتعزيز المؤسسات وتحسين أمن الناس، من أجل بناء القدرة على الصمود وتعزيز القدرات حتى تتمكن البلدان من التعافي من الأوبئة المستقبلية وغيرها من الصدمات، يجب على البرلمانات التركيز على المخاطر الناشئة وعلى الإجراءات الوقائية.

وقد بينت جائحة كوفيد- 19 الحاجة إلى خفض الإنفاق العسكري وتحويل أولويات الموازنة من أجل الاستجابة للأزمة الصحية وآثارها المتتالية. يجب زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص التمويل مباشرة للتعافي من فيروس كورونا.

ويتعين على البرلمانات أن تدعم تمويلاً أكثر منهجية لبناء السلم ومنع نشوب النزاعات، الأمر الذي لا ينجح فحسب، بل إنه فعال من حيث التكلفة. إن إشراك المرأة في جهود حفظ السلم أمر بالغ الأهمية لنجاح هذه الجهود واستدامة اتفاقيات السلم. من الضروري أيضاً أن يكون لدى كل حكومة خطة جيدة التمويل للمرأة والسلم والأمن، لمنع الاضطرابات، يجب على البرلمانات أيضاً التركيز على الشباب وضمان حصولهم على فرص العمل والتعليم.

ولتحسين السلم والأمن وبناء القدرة على الصمود والأمن البشري، يجب على البرلمانات إعطاء الأولوية للمخاطر الناشئة، والعمل في وقت مبكر وتعزيز القدرات للاستجابة المحلية، بما في ذلك إنفاذ القانون المحلي والقطاع الأمني. يجب إيلاء المزيد من الاهتمام للأدوات اللازمة للاستجابة لمثل هذه المخاطر التي يمكن توسيع نطاقها وتكييفها مع السياقات المختلفة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

ويتوقف حل النزاعات والحفاظ على السلم، على عمل البرلمانات مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطة التنفيذية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وتماشياً مع دعم الاتحاد البرلماني الدولي للتعددية، يحتاج الحوار بين البرلمانيين إلى مزيد من التعمق على جميع المستويات- المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

ولا يمكن أن يكون هناك سلم وأمن وتنمية دائمة، من دون معالجة تغير المناخ وتأمين البيئة. يحتاج البرلمانيون إلى تعميق جهودهم لضمان تنفيذ جميع الالتزامات الدولية ذات الصلة في هذا الصدد.

الرسائل الرئيسية بشأن التنمية المستدامة

أظهرت جائحة كوفيد- 19 أن الرخاء الحقيقي، علاوة على الثروة، ينبغي أن يكون مرهوناً بالصحة. يجب التفكير في تحقيق الازدهار بقدر أكبر من حيث البيئة الصحية، ونوعية الحياة الأفضل والمزيد من الوقت لتحسين الذات، وكذلك المجتمع. يجسد الاقتصاد الرعوي- الذي يضم العاملين في الخطوط الأمامية وأولئك الذين يرعون الأطفال والمسنين- هذه الرؤية، وبالتالي يجب تقييمها وتمويلها بشكل أفضل. يستحق العاملون في مجال الرعاية حماية اجتماعية أقوى. ويجب تعزيز المؤسسات والقواعد

والسياسات التي تسمح بالتمويل المناسب للوظائف في قطاع الصحة والحفاظ على البيئة والتعليم وغير ذلك من عناصر الاقتصاد الرعوي.

وتحتاج البرلمانات إلى إدراك دور المرأة في الاقتصاد الرعوي على نحو أفضل. وتحتاج النساء إلى دعم مالي لعملهن غير مدفوع الأجر، والمساعدة في العثور على وظائف خارج القطاعات المتضررة بشدة وتوسيع نطاق الوصول إلى رعاية الأطفال بأسعار معقولة. تحتاج التحويلات النقدية وغيرها من البرامج إلى أن تكون موجهة بشكل أفضل للنساء كطريقة لتوزيع الاستحقاقات على مجتمعاتهن.

وثمة حاجة أيضاً إلى زيادة الاستثمار في الوظائف اللائقة للشباب وتوفير حوافز لريادة الأعمال للحد من ارتفاع مستوى بطالة الشباب. وقد تعطّلت فرص الحصول على التعليم والتدريب المهني الجيدين بسبب الجائحة وينبغي على البرلمانات إعطاء الأولوية لبناء نظم تعليمية مرنة تتيح المساواة في الوصول لجميع الأطفال والشباب.

وتسير رعاية الناس والاهتمام بالكوكب جنباً إلى جنب، بحيث يجب أن تدعم البرلمانات التحول نحو الاقتصاد الأخضر، من خلال نظام ضريبي أكثر تصاعدياً، ودخل أساسي شامل، وغير ذلك من السياسات المبتكرة. يحتاج نظام الغذاء الحالي– الذي يترك الملايين من الناس يعانون من الجوع أو سوء التغذية، ويخلِّف وراءه نفايات هائلة ويعتمد على سلاسل الإمداد الضعيفة– إلى إعادة تصور، وعلى وجه الخصوص، تحتاج البرلمانات إلى مراقبة حالة الأمن الغذائي، وضمان تحقيق البلدان للاكتفاء الغذائي الذاتي، ويجب أن تكون نظم الغذاء أكثر رسوخاً في المجتمعات المحلية وكذلك يجب أن يكون الوصول إلى المدخلات الزراعية الرئيسة أكثر إنصافاً.

الرسائل الرئيسية بشأن الوصول إلى اللقاح

لن تنتهي جائحة كوفيد-19 حتى يتم أخذ اللقاح من الغالبية العظمى من الناس في كل بلد. ومن أجل الصالح العام، يجب أن تكون اللقاحات في متناول جميع الناس على هذا الكوكب، بما في ذلك السكان الأكثر فقراً، أي اللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخلياً وعديمي الجنسية والسكان الأصليين والمهاجرين بغض النظر عن الوضع القانوني والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المحتجزين والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة غير الحكومية.

ويجب أن تقف البرلمانات ضد قومية اللقاحات، وتدعو إلى أن تكون اللقاحات مجانية ومتاحة للجميع، وليس فحسب في البلدان الغنية. وتحتاج البلدان ذات الدخل المرتفع إلى تكثيف دعمها لمبادرة

الوصـول العالمي للقاحات (COVAX)، والجهود المتعددة الأطراف الأخرى للتصـدي للجائحة. من الضـروري أيضـاً تعزيز البنية التحتية للصـحة العامة والاتصـالات مع عامة الناس، بما في ذلك من خلال التقنيات الرقمية، واتخاذ تدابير الصحة العامة المناسبة لحماية الناس.

ومع اســـتثناءات قليلة، كان البرلمانيون الذين تحدثوا حول مســـألة التنازل المؤقت عن براءات اختراع اللقاح، المعروضة حالياً أمام منظمة الصحة العالمية، يدعمون بشكل عام مثل هذا التنازل. وأشاروا إلى أن تمكين الإنتاج العام للقاحات يمكن أن يعزز وصـــول اللقاح إلى البلدان النامية، التي لم يتم فيها إعطاء اللقاح سـوى لجزء ضـئيل من السـكان حتى الآن، وعند تسـوية هذه القضـية، يجب الموازنة بين الادعاءات القائلة بأن البراءات توفر حافزاً مالياً رئيســـاً للبحث وتطوير لقاحات جديدة وبين القضـــايا المتعلقة بالصـــحة العامة، فضـــلاً عن الدعم الكبير المقدم لأصـــحاب البراءات، من خلال الإعانات الحكومية والاستثمار العام وضمانات الشراء.

الرسائل الرئيسية بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان

بكل المقاييس، شـــكلت الجائحة ضـــغطاً على الديمقراطية، وأعلنت العديد من الدول حالات الطوارئ، والتي أدّت في بعض الحالات إلى تقييد الحريات الشـخصـية بشـكل غير مبرر. وتمت التضـحية بحرية التعبير تحت ستار مكافحة التضليل الإعلامي، وكانت هناك قيود على نزاهة وسائل الإعلام، بما في ذلك حبس الصـحفيين؛ فضـلاً عن القيود المفروضـة على السـلامة الشـخصـية والأمن، بما في ذلك الاســـتخدام المفرط للقوة والاعتقالات التعســـفية. في عدد من البلدان، تم تأجيل العمليات الانتخابية، بعضها بدون تحديد موعد جديد لها.

وتحتاج البرلمانات إلى إجراء رقابة قوية وســـريعة، على أي إجراء طارئ أو تقييد للحريات الأساسية وحقوق الإنسان، يجب أن تُتخذ الإجراءات بشكل ديمقراطي، وأن تكون متناسبة، ومحدودة زمنياً، وضـرورية وقانونية. يجب على البرلمانات أن تكافح نظريات المؤامرة والمعلومات المضـللة، وأن تواجه الكراهية والعنصـــرية وكراهية الأجانب والقومية المتصـــاعدة، ينبغي أن تكون عملية صـــنع القرار والحوار السياسي عموماً مسترشدة بالحقائق والأدلة العلمية، ويمكن لهذه الخطوات مجتمعة أن تساعد في بناء الثقة بين الحكومات والمواطنين.

وتوفر الجائحة فرصـــة حاسمة للبرلمانات لتصـــبح أقوى، ومع لجوء العديد من البرلمانات إلى طرق العمل النائية أو الهجينة، تسـارعت عملية التحديث، مما سمح للبرلمانات بأن تصـبح أكثر مرونة وفعّالية.

ومع ذلك، لا شيء يمكن أن يُستبدل تماماً محل التفاعلات الشخصية، بين البرلمانيين والناخبين، والتي تعتبر ضرورية جداً للحوار والتفاوض والتسوية.

وعند التفكير في الآثار العديدة للجائحة على السلم والأمن والتنمية المستدامة والديمقراطية، يجب على البرلمانات وصناع القرار في كل مكان الاحتفاظ بدرس شامل واحد: لا توجد سوى إنسانية واحدة تتعايش على كوكب واحد.

****

2.البند الثاني من جدول الأعمال:

الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن
إزاء التهديدات والصراعات الناتجة عن
الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها

القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي بتوافق الآراء *
(الدورة الإفتراضية، 27 أيار/ مايو 2021)

إنّ الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى اتفاق باريس لعام 2015، بما في ذلك أهدافه الرامية إلى تعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ وتعزيز القدرة على التكيف وزيادة القدرة على الصمود والحد من التعرض لتغير المناخ؛ وإلى نتائج مؤتمرات تغير المناخ في مراكش (مؤتمر الأطراف الـ22)، وبون (مؤتمر الأطراف الـ23)، وكاتوفيتشي (مؤتمر الأطراف الـ24) ومدريد (مؤتمر الأطراف الـ25)، مع التأكيد على النداء في *"تشيلي- مدريد" حان وقت العمل*، لوضع وتنفيذ تدابير تجنب الآثار السلبية لتغير المناخ وتقليلها ومعالجتها، فضلاً عن قرارات الاتحاد البرلماني الدولي، للاجتماعات البرلمانية المناظرة في مراكش وبون وكراكوف ومدريد،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارات الاتحاد البرلماني الدولي، *دور البرلمانات في ضمان التنمية المستدامة من خلال إدارة الموارد الطبيعية والإنتاج الزراعي والتغيير الديمغرافي*، (المعتمد في الجمعية العامة الـ 124 للاتحاد البرلماني الدولي، بنما، نيسان/ أبريل 2011)،
و *نحو تنمية قادرة على مواجهة المخاطر: النظر في الاتجاهات الديمغرافية والقيود الطبيعية* (المعتمد في الجمعية العامة الـ 130 للاتحاد البرلماني الدولي، جنيف، آذار/ مارس 2014)، *والحفاظ على السلم كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة* (المعتمد في الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي، جنيف، آذار/ مارس 2018)، *والتصدي لتغير المناخ* (الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، بلغراد، تشرين الأول/ أكتوبر 2019)، وإعلان هانوي: *التنمية المستدامة الأهداف: تحويل الأقوال إلى أفعال* (الجمعية العامة الـ 132 للاتحاد البرلماني الدولي، هانوي، نيسان/ أبريل 2015)،

وإذ تسترشد بخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، التي تؤكد أن سياسة المناخ والتنمية المستدامة والحد من الفقر والسلم العالمي كلها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً،

وإذ تضع في اعتبارها قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC)، وبياناته الرئاسية التي تتناول الآثار السلبية لتغير المناخ على الاستقرار والسلم والأمن الدوليين، مثل قرارات مجلس الأمن رقم 2349 (2017) و2408 (2018) و2423 (2018)، 2429 (2018) و2431 (2018) و2457 (2019) و2558 (2020)، وإذ تقدر حقيقة أن مجلس الأمن قد ناقش مراراً وتكراراً تأثير تغير المناخ، بما في ذلك الكوارث المتعلقة بالمناخ، على السلم والأمن الدوليين،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً قرارات مجلس الأمن الدولي 1325 (2000) و2467 (2019) و2493 (2019)، التي تسلط الضوء على تأثير الحرب والصراعات والنزوح على النساء، فضلاً عن تعزيز دور المرأة في إدارة النزاعات وإشراك المرأة في قضايا السلم والأمن. وقرارات مجلس الأمن الدولي 2250 (2015) و2419 (2018) و2535 (2020)، التي تسلط الضوء على أهمية زيادة تمثيل الشباب في صنع القرار بشأن قضايا السلم والأمن،

وإذ تشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة للعام 1996، بشأن حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية وإطار سنداي للعام 2015، للحد من مخاطر الكوارث 2015 – 2030، والتي توفر أساساً هاماً للتنمية المستدامة منخفضة الكربون والمرنة،

وإذ ترحب بالمشاركة المستمرة للمجتمع الدولي، في العديد من المبادرات العالمية للتصدي لتغير المناخ، مثل قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي في أيلول/ سبتمبر 2019، والقمة العالمية الطموحة حول المناخ في كانون الأول/ ديسمبر 2020، وقمة التكيف مع المناخ في كانون الثاني/ يناير 2021، التي أدت إلى تأكيد الدول وتوسيع نطاق أهداف خفض الانبعاثات، وعرض العديد من الفرص للوقاية والتخفيف وبناء القدرة على الصمود والتكيف، من خلال مساهمات الحكومات الوطنية والمقاطعات والمدن والقرى والشركات التجارية والمؤسسات المالية والمجتمع المدني،

وإذ تشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاقين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان واتفاقات حقوق الإنسان الأخرى، وإذ ترحب بالمناقشة حول تغير المناخ باعتباره تهديداً عالمياً سريع النمو لحقوق الإنسان والسلم في الدورة الـ42 لمجلس حقوق الإنسان في أيلول/ سبتمبر 2019،

وإذ تؤكد على توصيات خطة العام 2015، لحماية الأشخاص المشردين عبر الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ التي ينفذها المنتدى المعني بالنزوح بسبب الكوارث، والذي يعمل على تعزيز إدارة مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث، وكذلك معالجة النزوح والهجرة في سياق الكوارث وتغير المناخ،

وإذ تقدر مساهمة آلية وارسو الدولية فيما يتعلق بالخسائر والأضرار المتعلقة بالمناخ، وتمويلها، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات في البلدان النامية المعرضة بشكل خاص لهذه الآثار السلبية، ولا سيما توصيات فرقة العمل بشأن النهج الشاملة لتجنب النزوح المرتبط بالمناخ والتقليل منه وإدارته،

وإذ تدرك أن العالم سيواجه تحديات غير مسبوقة وعمليات لا رجعة فيها، بما في ذلك عبور ما يسمى بنقاط التحول، مع ارتفاع درجة الحرارة بما يتجاوز 1.5 درجة مئوية، على النحو المشار إليه في التقرير الخاص الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ للعام 2018،

وإذ تشير إلى أن الموارد الطبيعية، مثل المياه والأراضي، تشكل سبل عيش المليارات من الناس، والأمن الغذائي، والرفاه والهوية، ولا سيما تلك الخاصة بالشعوب الأصلية، وبالتالي، الشفافية، والوصول إلى المعلومات، والمشاركة العامة الشاملة والهادفة، ولا سيما مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة في جميع مستويات صنع القرار، وكذلك الحوار والتعاون، لا سيما مع الفئات الضعيفة والمهمشة، هي أساس الإدارة العادلة والسلمية للموارد الطبيعية،

وإذ تشعر بالقلق إزاء التهديد الملموس للوجود البشري والأمن البشري، الناجم عن تغير المناخ، والذي يؤثر سلباً على السلم والاستقرار العالميين، ولا سيما بشأن العواقب الوخيمة لارتفاع مستوى سطح البحر والجفاف والتصحر وتدهور الأراضي والتغييرات في النظم البيئية الهشة في المناطق القطبية، وفقدان البنية التحتية والتنوع البيولوجي، وانعدام الأمن الغذائي، وتزايد ندرة الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه، والخسائر والأضرار غير الاقتصادية،

وإذ تؤكد، من جديد قلقها إزاء عمليات التشرد الجديدة و/ أو المكثفة وحركات المهاجرين مع تزايد الظواهر المناخية، وأصبحت أجزاء من العالم غير صالحة للسكن، وكذلك بشأن آثارها على الشباب ومستقبلهم على وجه الخصوص، كما تدرك أن العمل المتضافر للتخفيف والتكيف مع تغير المناخ والتخطيط لتنمية البلدان يمكن أن يقلل بشكل كبير من عدد الأشخاص الذين أجبروا على الهجرة كما خلص إليه تقرير جراندسويل Groundswell للعام 2018 للبنك الدولي،

وإذ تقلق بشأن الآثار الخاصة لتغير المناخ على الأفراد والجماعات، الذين هم في أوضاع هشة بالفعل، ولا سيما النساء والأطفال، والشعوب الأصلية والمجتمعات، والأشخاص الذين يعانون من إعاقات، فضلاً عن اللاجئين والمشردين بمن فيهم المشردون داخلياً؛ وتلاحظ أن الأشخاص النازحين لأسباب بيئية أو بسبب الكوارث أو الآثار السلبية لتغير المناخ، لا يستفيدون بحد ذاتهم من أي وضع رسمي للاجئين ولا من الحماية الدولية التي تمنحها اتفاقية اللاجئين للعام 1951؛ وإذ تحيط علماً، مع ذلك، بوجهة نظر لجنة حقوق الإنسان في 20 كانون الثاني/ يناير 2020 بأنه لا يجوز البلدان ترحيل الأفراد الذين يواجهون ظروفاً ناجمة عن تغير المناخ تنتهك الحق في الحياة،

وإذ يساورها القلق أيضاً لأن التوترات والكوارث المتعلقة بالمناخ قد تؤدي إلى زيادة التهميش والتمييز وسوء المعاملة، بما في ذلك زيادة العنف الجنسي والجندري الذي يُرتكب أساساً ضد النساء والفتيات،

وإذ تدرك التأثير السلبي لتغير المناخ على أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة، وكذلك النزاعات المختلفة في جميع أنحاء العالم؛ وإذ تسلط الضوء على أنه من خلال هذه الآثار السلبية على الأمن البشري، يزيد تغير المناخ من المخاطر القائمة بالفعل والممارسات التمييزية- خاصة عندما تكون هياكل الحوكمة ضعيفة بالفعل؛ وإذ تذكر بأن الآثار السلبية طويلة المدى لتغير المناخ قد تؤدي إلى زيادة التوترات السياسية، داخل الحدود الوطنية وخارجها،

وإذ تلاحظ أن المجتمعات الهشة، بما في ذلك المجتمعات التي تعاني من النزاعات، تميل إلى أن تكون لديها قدرات تكيف أضعف مع تغير المناخ مقارنة بغيرها، وأنها تفتقر إلى القدرة على المساهمة بدورها في التخفيف من آثار تغير المناخ بشكل فعال،

وإذ يساورها القلق، من أن هذه الآثار وغيرها من الآثار التي تهدد الأمن البشري مثل زيادة انعدام الأمن الغذائي والمائي، قد تؤدي إلى تفاقم المخاطر القائمة وتؤدي إلى مخاطر إضافية على الأمن الوطني والإقليمي والدولي، وأن أكثر الشعوب ضعفاً وتهميشاً وأجزاء من العالم هي الأكثر تضرراً على وجه الخصوص من أزمة المناخ وجائحة كوفيد- 19، التي تمثل أزمة أخرى ذات نسبة عالمية، حيث تؤدي إحدى الأزمات إلى تفاقم الأخرى،

وإذ تأخذ في الاعتبار، أن الوصول إلى الموارد والوسائل اللازمة لمواجهة حالات التغير الجذري مثل أزمة المناخ، تعوقه بنيوياً أشكال التمييز والضعف القائمة على أساس الجندر أو العرق أو الاثنية أو الدين أو الانتماء السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو

المولد أو أي وضع آخر، أو القدرة، أو الأصل، أو العمر، أو التقاليد، أو سوء المعاملة المؤسسية، وكلها يمكن أن تتقاطع وتتحد وينبغي مراعاتها على النحو الواجب في مفاهيم بناء السلم وإدارة الصراع، وكذلك استراتيجيات القدرة على التأقلم والتكيف،

وإذ تشدد على أن السياسات تحدد العمل المناخي المستدام على المدى الطويل، ولهذا السبب لا يمكن تحويل مسؤولية توفير انتقال عادل من خلال سياسات مستدامة للمناخ إلى الأفراد وخياراتهم الفردية كمستهلكين، على الأقل ليس في الغالب،

1. *تدعو* إلى اتخاذ إجراءات فورية ومتعددة الأطراف للتصدي لتغير المناخ والتخفيف من آثاره على الاستقرار والأمن الدوليين، بنفس إلحاح مكافحة جائحة كوفيد- 19؛ وبالتالي تدعو جميع البرلمانات إلى تسريع وتسهيل التصديق على اتفاقية باريس وتنفيذها القائم على حقوق الإنسان في بلدانهم؛

2. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، وحكوماتها إلى الاستثمار في برامج التنمية القدرة على التكيف مع تغير المناخ، والتي تهدف إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ17؛

3. *ترحب* بالالتزامات الوطنية العديدة والمتنوعة، لمعالجة العلاقة بين الأمن المناخي، والحد من تغير المناخ، والتصدي للتهديدات الأمنية الناجمة عن المناخ من خلال التخفيف من آثار تغير المناخ وبناء القدرة على التكيف والاستجابة؛ كما تشدد على أن التدابير تميل إلى أن تكون أكثر حساسية للنزاع في حالة إشراك كل من الرجال والنساء، وكذلك الفئات المهمشة والضعيفة، بما في ذلك مجتمعات السكان الأصليين؛

4. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، إلى تشجيع حكوماتها على العمل مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة، للنهوض باستراتيجيات قوية لمقاومة تغير المناخ، لا سيما فيما يتعلق بالمخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك الانضمام إلى مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن التي أنشأتها ناورو ودعمتها ألمانيا، والمكونة من أكثر من 50 دولة، والتي تعمل على ضمان أن يأخذ مجلس الأمن الدولي، بالاعتبار العلاقة بين المناخ والأمن في جميع قراراته حتى يكون المجتمع الدولي مستعداً، قبل نشوب النزاعات أو تصعيدها، حيثما يهدد تغير المناخ السلم والأمن؛

5. *تشجع* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، على الانخراط في منع نشوب النزاعات المدنية ودعم الشراكات والمشاورات الهادفة مع المجتمعات المحلية المتضررة، من

أجل ترسيخ تحليل المخاطر والتنبؤات في سياساتها، مع التركيز بشكل خاص على نقاط التحول المتعلقة بالأمن في سياق تغير المناخ، استناداً إلى جملة أمور من بينها مؤشرات حقوق الإنسان مثل حالات وقوع العنف الجنسي والعنف القائم على الجندر؛

6. *تشدد* على ضرورة تعزيز فرص التعاون بين جميع أصحاب المصلحة والمجتمعات المتضررة من أجل تعزيز البحث وجمع البيانات وتحليل المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، بما في ذلك التشرد الناجم عن الكوارث السريعة والبطيئة الظهور في سياق تغير المناخ، من أجل الاستعداد لمواجهة التحديات المستقبلية وتطوير استراتيجيات الوقاية؛

7. *تدعو* البرلمانات إلى تعزيز قدرات الحوكمة المحلية والمجتمعية وقدرات التكيف من أجل تجنب انتهاكات حقوق الإنسان وزعزعة استقرار المناطق دون الإقليمية أو الدول نتيجة لتغير المناخ؛

8. *تشجع* البرلمانات المعنية على اعتماد تشريعات تمكينية تستجيب للمناخ وتراعي الفروق بين الرجال والنساء (الجندرية) والنزاعات، بما في ذلك قوانين الموازنة الرئيسة، وكذلك السياسات العامة ذات الصلة مع إيلاء الاعتبار الواجب لآثار تغير المناخ على مجتمعات السكان الأصليين وغيرهم من السكان المهمشين، بهدف النهوض بأهداف التنمية المستدامة والحفاظ على خطط السلم بحيث تظهر العلاقة بين المناخ والأمن بشكل مناسب في مناقشاتهم البرلمانية؛ وفي هذا السياق، تضمن أن يتم تقييم جميع جهود بناء السلم والتنمية، عند الاقتضاء، من أجل مراعاة المناخ لتقليل الآثار المستقبلية المزعزعة للاستقرار لتغير المناخ على الأمن والازدهار؛ وعلى العكس من ذلك، فإن برامج واستراتيجيات التخفيف من حدة المناخ والتكيف معه مراعية لحساسية ظروف النزاع ومصممة لتحقيق أقصى قدر من التآزر في بناء السلام؛

9. *تدعو* الحكومات إلى اتخاذ تدابير ملموسة للتخفيف من مخاطر المناخ وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، مع إسناد هذه التدابير إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف في ضوء الظروف الوطنية المختلفة؛ وفي هذا السياق، تدعو الحكومات والبرلمانات إلى دعم البلدان المتضررة من الكوارث المتعلقة بالمناخ وتقديم المساعدة المالية والتقنية والمتعلقة ببناء القدرات التي يمكن التنبؤ بها والمستدامة، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) واتفاق باريس كما

تدعو البرلمانات إلى حث حكوماتها على الالتزام بتقديم الدعم المالي للاقتصـــادات ذات الدخل المتوسط والمنخفض من خلال المساهمة في صندوق المناخ الأخضر؛

10. *تدعو أيضـاً* البرلمانات إلى مســاءلة حكوماتها عن تحقيق التقدم المطلوب في التصــدي للكوارث المتصــلة بالمناخ والمخاطر الأمنية، وتحث حكوماتها على معالجة الثغرات التمويلية للأنشــطة التي تعالج عواقب تغير المناخ واتخاذ تدابير تكيفية لتجهيز منظومة الأمم المتحدة والمؤســســات المتعددة الأطراف الأخرى والدول والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصــلة للتعامل مع التغييرات التي تلوح في الأفق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتشــرد وزيادة مخاطر الكوارث؛

11. *تدعو كذلك* البرلمانات إلى رصـــد التخفيف من آثار تغير المناخ وعمليات التكيف بما يتماشـــى مع الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب اتفاق باريس؛ وتعزيز الحوكمة القوية لمخاطر الكوارث لمساعدة جميع أصحاب المصلحة على التنسيق على المستويات المجتمعية والإقليمية والوطنية من أجل إدارة الكوارث والمخاطر المتعلقة بالمناخ والحد منها؛ وإيلاء الاعتبار الواجب للمجتمعات المهمشة والضعيفة، مثل الشعوب الأصلية، المتأثرة بشكل خاص بتغير المناخ؛ ومتابعة الوقاية من مخاطر الكوارث والحد منها، فضـــلاً عن التمويل طويل الأجل لدعم البنية التحتية المرنة والمقاومة للمناخ والحلول القائمة على الطبيعة؛ ومراقبة مالية الدولة بشكل فعال من خلال ضمان الشفافية الكاملة للنفقات؛

12. *تحث* البرلمانات وحكوماتها على اتخاذ إجراءات لتعزيز فهمنا المشـــترك للتحديات المتعلقة بالمناخ؛ بما في ذلك المســـتمدة من مصـــادر المعارف التقليدية مثل تلك التي تمتلكها المجتمعات الأصلية والمحلية؛ لدعم المبادرات التي تضمن تنفيذ حملات التوعية العامة والبرامج التعليمية المناسبة وإدراجها في المناهج المدرسية؛ والتشجيع على تطوير أنظمة إنذار مبكر يسهل الوصول إليها؛

13. *تدعو* البرلمانات إلى دراسة جميع وسائل تعزيز صمود الأشخاص المتضررين من تغير المناخ؛ وتطوير آليات استجابة وطنية شاملة مراعية للاعتبارات الجندرية من خلال الإدماج الكامل للنساء وممثلي المجتمعات المهمشة مثل الشعوب الأصلية في تصميم وتنفيذ هذه الآليات؛ لتعزيز الحد من مخاطر الكوارث والوقاية منها؛ وتعزيز التأهب للكوارث؛

14. *تحث* البرلمانات على تعزيز وزيادة التمويل البشري الذي يمكن التنبؤ به ومتعدد السنوات وغير المخصص والتعاوني والمستجيب، بما في ذلك التمويل المخصص للتشرد في حالات

الكوارث؛ لربط الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلم بآثار تغير المناخ؛ ولتمكين المعونات غير الدائمة من تغطية الاحتياجات العاجلة وإمكانية اتباع سياسة إعادة بناء أقوى وأسرع وأكثر شمولاً، وفقاً لنهج "إعادة البناء بشكل أفضل"؛

15. *تدعو* البرلمانات إلى دعم الشراكات التي تشمل المجتمع المدني من أجل تعزيز الإرادة السياسية للتصدي للآثار السلبية لتغير المناخ بطريقة بناءة وتشاركية واستشرافية؛ كما تدعو بشكل خاص جميع البرلمانيين إلى الانخراط في حوار مع الشباب، لأنهم المجموعة الرئيسة لمواجهة عواقب تغير المناخ؛

16. *تهيب أيضاً* بالبرلمانات أن تدعم الأخذ بتدابير أقوى للمسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع الخاص من أجل تخفيف التوترات بين الشركات والمجتمعات المحلية بشأن الموارد الشحيحة؛

17. *تشجع* الحكومات على تقديم الدعم الكامل لفرق العمل الدولية المعنية بالتشرد والهجرة بسبب الكوارث المرتبطة بالمناخ؛ وتنفيذ توصيات فريق عمل آلية وارسو الدولية المعني بالتشرد ضمن هيكل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

18. *تدعو* البرلمانات إلى دعم الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية لمن يضطرون إلى مغادرة منازلهم نتيجة لتغير المناخ؛ ولتمكين النقل الكريم والمخطط له؛

19. *تشجع* الحكومات والبرلمانات على التنفيذ الكامل لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التشرد الداخلي؛ لتعزيز الحقوق والاتفاقيات المحلية بشأن تنقل العمال المهاجرين والبدو والرعاة؛ ومراعاة أهداف ومبادئ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛

20. *تشجع أيضاً* الحكومات على التفكير في مفهوم "جوازات السفر المناخية" التي من شأنها أن تسمح للأشخاص المهددين وجودياً من جراء آثار تغير المناخ وليس لديهم خيار سوى مغادرة أوطانهم لممارسة تقرير المصير عند اتخاذ قرار بشأن خياراتهم للهجرة؛ والتمتع بإمكانية الدخول والاستقرار في البلدان الآمنة؛ والنظر في هذا السياق، في منح حق التمتع الكامل بالحقوق المدنية للمهاجرين الذين يتوقع زوال إقليم بلدهم بالكامل أو يعقبه أن يفقدوا جنسيتهم، بحكم الواقع أو بحكم القانون؛

21. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى الاستفادة من حقها في التحدث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لطلب متابعة مسألة التشرد والهجرة بما في ذلك في سياق تغير المناخ وكذلك بشأن تنفيذ الاتفاقات العالمية بشأن الهجرة واللاجئين؛

22. *توصي* بأن تتفق جميع الدول المعنية على موقف موحد لفرض حظر على تصدير الأسلحة إلى الجهات الفاعلة في الدول التي تعاني من انعدام الأمن والهشاشة والنزاعات– بما في ذلك ما ينشأ عن الكوارث المتصلة بالمناخ؛

23. *تشجع* الحكومات على إدراج التخفيف من المخاطر الأمنية المتصلة بتغير المناخ في جميع المجالات التشغيلية لبناء السلم، بما في ذلك الإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات، وإدارة الأزمات، وعمليات الوساطة ودعم السلم، وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع؛ لتمكين منظومة الأمم المتحدة من التعرف بشكل أفضل على الروابط بين المناخ والأمن، وتقييمها والعمل على أساسها؛ وتدعو مجلس الأمن الدولي إلى الاعتراف بالتهديد الذي تشكله المخاطر المرتبطة بالمناخ على السلم والأمن الدوليين؛ ودعم آلية أمن المناخ التابعة للأمم المتحدة المنشأة حديثاً (في تسهيل إنشاء ونشر تقييمات المخاطر الكافية واستراتيجيات إدارة المخاطر من قبل الجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة)؛

24. *تدعو* البرلمانات إلى ضمان زيادة التعاون الدولي والإقليمي وعبر الحدود بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ سعياً لإيجاد استجابات جماعية مناسبة للتصدي للمخاطر الأمنية الحالية والمستقبلية المتعلقة بتغير المناخ؛ وينبغي أن تستند هذه الجهود إلى الخبرات والممارسات الجيدة للبلدان؛

25. *ترحب*، في هذا الصدد، بالمبادرات الملموسة لتعزيز القدرات في الميدان، أي بتعيين أول مستشار لشؤون المناخ والأمن في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الصومال الفيدرالية؛

26. *تذكر* جميع الدول بأن الحماية الطموحة للمناخ، وبناء القدرة على التكيف، والسلوك الحكيم الذي يضع البشر واحتياجاتهم في صميم جميع الاعتبارات السياسية شرط أساسي ليس فقط لتحقيق العدالة المناخية، ولكن أيضا لمتابعة خطة السلم المستدام؛

27. *تذكّر أيضاً* جميع الدول بالالتزامات التي تعهدت بها في الإعلان العالمي بشأن حقوق الشعوب الأصلية والمتعلقة، في جملة أمور، بحقها في العيش بسلم وأمن، والحفاظ على البيئة وحمايتها والقدرة الإنتاجية لأراضيها أو الأقاليم والموارد، التي يتعين استشارتهم بشأن

أولويات استخدام أراضيهم أو أقاليمهم والموارد الأخرى، وإيجاد حل عادل ومنصف للنزاعات والصراعات مع الدول أو الأطراف الأخرى؛

28. *تشجع* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على إنشاء "برلمانات مناخية" إقليمية أو تكثيفها وأن تحذو حذو المبادرات في آسيا (بنغلادش والصين والهند) وأمريكا اللاتينية (الإكوادور وبوليفيا وبيرو وتشيلي، وكذلك على نطاق أوسع) الشبكة البرلمانية لأمريكا اللاتينية بشأن تغير المناخ والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية والجمهورية التونسية) وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بنين وساحل العاج والكونغو والسنغال وتنزانيا، وكذلك التعاون مع البرلمان الإفريقي) وأوروبا (داخل البرلمان الأوروبي) بهدف تثقيف البرلمانيين وتمكينهم في هذا السياق؛

29. *تحث* البرلمانات على اعتماد خطط عمل وطنية وتنفيذها ورصدها بما يتماشى مع الالتزامات المقطوعة بموجب اتفاق باريس، ومن ثم وضع استراتيجيات تستعد لمواجهة التحديات والتهديدات والصراعات المذكورة أعلاه الناجمة عن الكوارث المتصلة بالمناخ وعواقبها؛

30. *تحث* البرلمانات أيضاً، كجزء من تدابير التعافي من جائحة كوفيد- 19، على تشجيع التحول إلى بدائل الطاقة الأنظف، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وإعطاء الأولوية للاستثمار في الطاقة النظيفة، أو ربط المعونة والقروض المصرفية بقيام الشركات بتخفيضات كبيرة في انبعاثاتها، خاصة في القطاعات كثيفة الكربون، مما يسهم في تعزيز مفهوم "القروض الخضراء" الموجهة لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة، والتحفيز الأخضر، والمباني الذكية، والنقل الأخضر والعام؛

31. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى تعزيز القانون الجنائي لمنع الضرر الواسع النطاق والطويل الأجل والجسيم الذي يلحق بالبيئة، والمعاقبة عليه، سواء حدث في زمن السلم أو الحرب، ودراسة إمكانية الاعتراف بجريمة الإبادة البيئية لمنع التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها؛

32. *تحث* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وحكوماتها على تقييم الدروس المستفادة من كيفية التعامل مع الجائحة في جميع أنحاء العالم؛ قد تكون الدروس المستفادة من التعاون الدولي وإدارة الأزمات ذات قيمة كبيرة عندما يتعلق الأمر بمواجهة التهديدات المتعلقة بالمناخ أو التهديدات المستقبلية الأخرى بشكل عام؛

33. *تحث أيضاً* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وحكوماتها على سن وتنفيذ سياسات من شأنها أن تقلل من عوامل الإجهاد غير المناخية والتهديدات التي هي من صنع الإنسان للبيئة، مثل الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه (IUU) وغير المنظم والاستخدام غير المستدام وغير المنصف للموارد المائية، من بين أمور أخرى، والتي تساهم بشكل أكبر في انعدام الأمن الغذائي والمائي الناجم عن تغير المناخ؛

34. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى إبلاغ أمانة اللجنة الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي المعنية بالسلم والأمن الدوليين من قبل الجمعية العامة الـ146 بالتدابير المتخذة لتحقيق تنفيذ هذا القرار.

---

* تم التفاوض على القرار تماشياً مع النظام الداخلي الخاص الذي ينظم الجلسات الافتراضية لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي واللجان الدائمة. وردت تحفظات من:

الهند وتركيا اللتان أبدتا تحفظهما على نص القرار بأكمله.

نيكاراغوا، التي أبدت تحفظات على الفقرات 3 و8 و11 و12 و13 و18 و28 و29 و30 و31 و32 و33 من المنطوق.

المجر، التي أبدت تحفظات على الفقرات 9 و14 و20 من مشروع القرار وعلى الفقرات 17 و18 و19 و20 و21 من المنطوق.

الصين، التي أبدت تحفظات على الفقرة 5 من مشروع القرار والفقرات 9 و23 و25 من المنطوق.

وأبدت كل من **بولندا والجمهورية التشيكية** تحفظات على الفقرتين 19 و21 من المنطوق.

تايلند، التي أبدت تحفظات على الفقرتين 20 و22 من المنطوق.

****

3.البند الثالث من جدول الأعمال:

تعميم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي بتوافق الآراء *
(الدورة الإفتراضية ، 27 أيار/ مايو 2021)

إن الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تؤيد بالكامل الإعلان السياسي لقمة أهداف التنمية المستدامة (أيلول/ سبتمبر 2019)، والذي يؤكد من جديد الالتزام بالنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى الإعلان الوزاري الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة لعام 2019، ولا سيما الالتزام الذي قطعته الحكومات في جميع أنحاء العالم على "تحسين استراتيجيات إدارة الموارد الوطنية من خلال نهج دورة الحياة الكاملة المتكاملة والتحليل لتحقيق اقتصادات ذات كفاءة في استخدام الموارد ومنخفضة الكربون"، مع مراعاة الظروف الوطنية،

وإذ تلاحظ إنشاء التحالف العالمي للاقتصاد الدائري وكفاءة الموارد، والذي يهدف إلى دعم الانتقال إلى اقتصاد دائري عالمي من أجل استخدام الموارد على نحو أكثر كفاءة وإنصافاً من أجل تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين والتصنيع الشامل والمستدام،

وإذ تشدد على أن الاقتصاد الدائري والرقمنة والتفاعل بينهما يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولان،

وإذ تدرك أنه بسبب وباء كوفيد- 19، فإننا نواجه اضطرابات كبيرة ستجبرنا على استخدام وسائلنا المحدودة بشكل أكثر كفاءة على خلفية الأزمة،

وإذ تؤكد على أن جائحة كوفيد- 19 قد عكست مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس، لا سيما لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والحد من الفقر، وكشفت عن أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية العميقة والتحديات التي تعالجها خطة التنمية المستدامة للعام 2030، مما يجعل من تحقيق أهداف التنمية المستدامة أكثر ضرورة وإلحاحاً،

وإذ تؤكد على أن الاستهلاك والإنتاج المسؤولان هما عنصران محوريان وشاملان لأهداف التنمية المستدامة، ووسيلة حاسمة لإعادة البناء بشكل أفضل وأكثر اخضراراً، لأنهما يتيحان الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، وتقليل التدهور البيئي والتلوث والنفايات، والنظر في كل مرحلة من مراحل دورة الحياة مع توفير فرص للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما يسهم في القضاء على الفقر وتحقيق الرخاء المشترك،

وإذ تدرك أن أزمة الجائحة كشفت عن هشاشة سلاسل القيمة الطويلة والمعقدة، وعيوب نمط الإنتاج والاستهلاك الخطي "الأخذ- الاستفادة- الاستخدام- التخلص"،

وإذ تلاحظ أن أسعار المنتجات لا تعكس دائماً التكاليف البيئية أو الاجتماعية، مثل تأثيرات التلوث أو العمالة منخفضة الأجر، والتي لها تأثير سلبي على صحة الناس ونوعية حياتهم،

وإذ تشجع الكشف عن معلومات المنتج المناسبة للمستهلكين، وتعزيز تطوير تدابير لزيادة الشفافية في سلاسل الإنتاج،

وإذ تؤكد على أن التحول الاقتصادي الدائري، على الرغم من ارتباطه في الغالب بتصنيع المنتجات أو الصناعات كثيفة الموارد وسلاسل القيمة، يشير إلى الاقتصاد ككل، بما في ذلك الصناعات التي تهيمن عليها الخدمات، مما يتطلب مشاركة كامل نطاق الجهات الفاعلة في كل صناعة وقطاع،

وإذ تلاحظ أن العالم حالياً في خضم إنشاء اقتصاد أكثر دائرية، من خلال مبادرات السياسة مثل خطة عمل الاقتصاد الدائري الأوروبي، والثورة الرقمية، وكلاهما لديه القدرة على تحويل الاقتصاد والمجتمع،

وإذ تلاحظ أيضاً أن صانعي السياسات يبذلون حالياً جهوداً كبيرة على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز وتنظيم كل التحولات مع الحاجة المتزايدة إلى مواءمة جهودهم أو إنشاء جسور بين السياسات،

وإذ تؤكد أنه، من خلال سياسة "الرقمنة من أجل التنمية "(D4D)، يتم النظر في الكيفية التي يمكن أن تغير بها الرقمنة حياة الناس وتؤدي إلى نمو شامل وفاعل وعادل وفعال وميسور التكلفة وأسرع، وقبل كل شيء، عالمي مستدام،

وإذ تلاحظ أن الرقمنة تؤدي إلى ظهور منصات رقمية جديدة، وتساعد في إنشاء أنواع جديدة من الأسواق، والتي يمكن أن تستند إلى التمثيل الافتراضي للمنتجات والعمليات، وتسهيل التواصل والتعاون والمشاركة مع أصحاب المصلحة بشكل أسهل وأكثر كفاءة،

وإذ تأخذ في الاعتبار أن الرقمنة تساعد على خفض التكاليف وزيادة الكفاءة، بما في ذلك كفاءة الموارد،

وإذ تؤكد على الدور المهم للتعلم الرقمي ومنصات التعاون الدولية، غالباً باستخدام تقنيات افتراضية، للتعلم والتواصل والإنشاء المشترك، بينما تفرض جائحة كوفيد- 19 تحديات خطيرة على التعليم في جميع أنحاء العالم بسبب محدودية الوصول إلى البنية التحتية والتقنيات،

وإذ تدرك أن الرقمنة ليست هدفاً بحد ذاته، ولكنها عامل مساعد ومُسرّع لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ17 بفعالية،

وإذ تسلط الضوء على حقيقة أن أزمة كوفيد- 19 قد سرعت الرقمنة،

وإذ تضع في اعتبارها أنه، بسبب تقييد حركة الناس بسبب البروتوكول الصحي الذي يحدد المسافة الجسدية نتيجة للجائحة، تغير سلوك المستهلكين تجاه الرقمنة تغيراً جذرياً، لا سيما من حيث المعاملات المتعلقة بالسلع الخاصة والعامة على حد سواء.

وإذ تؤكد أن أي استراتيجية مستقبلية للحد من مخاطر الكوارث ستكون مدفوعة بالبيانات (الكبيرة)،

وإذ تولي الاعتبار الواجب لتجنب تحول أكثر الناس ضعفاً إلى ضحايا للاقتصاد الدائري والرقمنة من خلال إدراج التضامن في عملية التعافي من أجل اغتنام فرص الأزمة الحالية بالكامل،

وإذ تؤكد على أن التحول إلى الاقتصاد الدائري ينطوي على إمكانية تمكين البلدان من فصل النمو عن استخدام الموارد والأثر البيئي، وتوفير الفرص الاقتصادية، وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل، وحماية البيئة وصحة الإنسان،

وإذ تؤكد على أن تنفيذ مبادئ الاقتصاد الدائري في القطاعات الرئيسة يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتصدي بنجاح لتغير المناخ،

وإذ تضع في اعتبارها أن توفير طلب استهلاكي على المنتجات ذات الكفاءة في استخدام الموارد يمكن أن يمثل تحدياً، لأن المنتجات المستدامة بيئياً قد لا تكون متاحة بسهولة أو ميسورة التكلفة أو سهلة الاستخدام أو عملية وجاذبة للمستهلكين، لا سيما في المراحل الأولى من تطويرها،

وإذ تقر بإمكانية الرقمنة في تعزيز الاقتصاد الدائري، وتشدد على أن الاقتصاد الدائري ومبادئ الاستدامة ينبغي أن يكونا في صميم الرقمنة،

وإذ تلاحظ أن الرقمنة والاقتصاد الدائري مدفوعان بـ "تكنولوجيات الربط" التالية: إنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والبيانات الضخمة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والواقع المعزز، وسلسلة الكتل،

وإذ تدرك أن الاقتصاد الدائري والرقمنة يمكن أن يسهما في النمو الاقتصادي العادل ويتيحان التمكين الاقتصادي للمرأة والفئات الضعيفة من السكان والعمل الجماعي بقيادة الشباب،

وإذ تؤكد أن تعميم الرقمنة والاقتصاد الدائري يتطلب طموحاً وإرادة سياسية وتغييراً أساسياً في الرؤية على جميع المستويات، الأمر الذي يتجاوز كثيراً جداول الأعمال السياسية الرقمية والبيئية القياسية، ويجب أن تستند إلى نهج وطني منهجي بمشاركة جميع قطاعات المجتمع، وكذلك بشأن تعزيز التعاون الدولي،

1. *تدعو* البرلمانات إلى إعطاء الرقمنة والاقتصاد الدائري مزيداً من الأهمية على جدول الأعمال السياسي، كجزء من جهودها الرامية إلى معالجة أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولان؛

2. *تدعو* البرلمانات إلى تعميم مبادئ الرقمنة والاقتصاد الدائري في السياسات العامة والاستراتيجيات الوطنية، واعتماد إطار تمكيني لتنفيذها؛

3. *تلاحظ* أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للحد من أوجه عدم المساواة القائمة فيما يتعلق بالوصول إلى المنصات الرقمية من جانب النساء والعديد من الفئات السكانية الضعيفة وكذلك الشرائح المهمشة من المجتمع، بما في ذلك السكان الأصليون والمجتمعات التي تعاني من العنصرية والأشخاص ذوو الإعاقة من أجل تعزيز مشاركتهم الكاملة في التحول الاقتصادي الرقمي الذي ينبغي مراعاته على النحو الواجب؛

4. *تشجع* البرلمانات على تعزيز الأطر التنظيمية الملائمة، بما في ذلك الحوافز الاقتصادية والمالية، بهدف تمكين نماذج الاقتصاد الدائري من تقديم منتجات وخدمات مستدامة قابلة للتطوير والتنافسية من حيث السعر والجودة والملاءمة؛

5. *تدعو* جميع الجهات الفاعلة إلى اتخاذ الخيارات المبتكرة الصحيحة على خلفية الجائحة، وإعطاء الأولوية للقطاعات والتكنولوجيات المستدامة التي تثبت صحتها في المستقبل مع الاستفادة من المزايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الهائلة للرقمنة الذكية؛

6. *تدعو* البرلمانات إلى الاعتراف بضرورة إتاحة الفرصة لتحقيق الانتعاش المستجيب والشامل والمنخفض الكربون من كوفيد- 19، باعتبار ذلك وسيلة تمكينية لتحقيق خطة العام 2030، وتدعوها إلى ضمان أن تتضمن خطط الانتعاش ممارسات استهلاكية وإنتاجية مسؤولة، على أساس مبادئ الرقمنة والاقتصاد الدائري، من بين أمور أخرى، مع مراعاة الظروف الوطنية؛

7. *تدعو* البرلمانات إلى اعتماد تشريعات تعالج الهدر والفاقد من الأغذية في كل مرحلة ومستوى من سلسلة الإمدادات الغذائية، وتحفيز استخدام التكنولوجيات الجديدة لإنشاء نظام زراعي وغذائي متكامل يتم بموجبه الاستفادة المثلى من الأغذية وتقليل فقدان الموارد وإهدارها إلى أدنى حد؛

8. *تحث* البرلمانات على دعم السياسات التي تشجع الإصلاح وإعادة الاستخدام وإعادة تدوير الموارد، بما في ذلك تصميم المنتجات المناسبة لإعادة التدوير، والحد من استهلاك المواد الأولية، واستخدام الموارد الثانوية لتيسير الإدارة المستدامة للموارد، وتدعوها إلى تشجيع نماذج جديدة للأعمال التجارية والخدمات التي لا تعتمد على الاستهلاك الشامل للمنتجات التي يمكن التخلص منها؛

9. *تطلب* من البرلمانات ضمان اتباع نهج أكثر شمولية لتحقيق الاستدامة في أداء جميع المؤسسات العامة، المركزية والمحلية، مع دمج مبادئ الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الدائري، بما في ذلك اعتماد أطر تشريعية وأنظمة رصد خضراء ومستدامة للمشتريات؛

10. *تدعو* البرلمانات إلى تشجيع تنسيق السياسات الدولية لمعايير ولوائح وسياسات الاقتصاد الدائري؛

11. *تدعو* البرلمانات إلى تهيئة بيئة مواتية لتطوير الحلول الرقمية وتطبيقها، مثل إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل، بهدف تعظيم إمكانات الاقتصاد الدائري؛

12. *تدعو* البرلمانات أيضاً، في إطار الجهود المبذولة لتهيئة بيئة مواتية للرقمنة والاقتصاد الدائري، إلى التركيز بشكل خاص على سياسات البيانات وهيكلة البيانات المشتركة؛

13. *تدعو* البرلمانات إلى تشجيع البحث والتطوير لزيادة الابتكار وتقاسم المعارف، بما في ذلك نقل التكنولوجيا، ولا سيما إلى البلدان النامية بشروط متفق عليها من أجل استيعاب التكنولوجيات النظيفة التي تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد والارتقاء بها وتكرارها والممارسات التجارية المبتكرة القائمة على الرقمنة والاقتصاد الدائري؛

14. *تشجع* البرلمانات على تعزيز التعاون مع مصرف الأمم المتحدة للتكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/71/251، والذي يضطلع بدور حاسم في الرقمنة للبلدان الأقل نمواً لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تيسير الوصول إلى التقنيات الرقمية وتنفيذها وتقديم المساعدة في مسائل إدارة البيانات؛

15. *تدعو* برلمانات البلدان المانحة إلى تشجيع وكالات التعاون الإنمائي الدولية على تعميم مبادئ الرقمنة والاقتصاد الدائري في برامجها للمساعدة المالية وبناء القدرات الرامية إلى دعم الانتعاش الاقتصادي لفيروس كوفيد -19 وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

16. *تدعو* الحكومات أيضاً إلى دمج المهارات الرقمية وأسلوب الحياة الدائري في التعليم في أقرب مرحلة ممكنة؛ وتنظيم حملات توعية لتشجيع المستهلكين على المشاركة في الممارسات المستدامة؛

17. *تدعو* البرلمانات إلى تهيئة بيئة مواتية لوصول المواطنين إلى الحلول الرقمية من أجل تمكينهم الرقمي؛

18. *تدعو أيضاً* البرلمانات والحكومات إلى تخصيص الموارد المالية المناسبة لتشجيع تطوير نماذج الأعمال التجارية في الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الدائري، مع تمكين منظمي المشاريع من الشباب والنساء على وجه التحديد من القيام بذلك؛

19. *تدعو* كذلك البرلمانات إلى تعزيز أطر وسياسات التعليم الشامل للرجال والنساء من أجل تعزيز فرص التعليم وتنمية المهارات الرقمية للنساء والفتيات في مواضيع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لتضييق الفجوة الرقمية بين الرجال والنساء؛

20. *تشجع* البرلمانات على دعم الجهود التي تبذلها المؤسسات الإقليمية والمحلية لتعزيز الاستدامة الحضرية من خلال تطوير مدن ذكية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة تعمل على تحسين نظم الاتصالات والنقل والطاقة والمياه والصرف الصحي رقمياً، وفقاً للاقتصاد الدائري ومبادئ الرقمنة؛

21. *تشدد* على الحاجة الملحة للعمل على تهيئة بيئة دائرية البناء من خلال اعتماد ممارسات بناء تقلل من استخدام المواد الخام لخفض الانبعاثات، عن طريق زيادة معدل استرداد نفايات التشييد والهدم، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة وإطالة عمر المباني القائمة؛

22. *تدعو* البرلمانات إلى تشجيع إدماج نماذج الاقتصاد الدائري في الاستجابة الوطنية لتغير المناخ، وتدعوها إلى ضمان اشتمال سياسات واستراتيجيات تغير المناخ على تدابير لتحسين الاستفادة من المنتجات عن طريق تعظيم استخدامها وإطالة عمرها؛ وتعزيز إعادة التدوير (باستخدام النفايات كمورد)، مع تشجيع التصميم الدائري الذي يقلل من استهلاك المواد، ويستخدم بدائل منخفضة الكربون؛

23. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى تشجيع الشفافية الكاملة فيما يتعلق بجميع المواد المستخدمة في التصنيع من أجل الحد من إدخال أي مواد كيميائية ضارة في دورة الإنتاج، وكذلك تشجيع استخدام المواد القابلة لإعادة التدوير بالكامل؛

24. *تدعو* البرلمانات إلى دعم اعتماد معايير بيئية واجتماعية سليمة للصناعات الاستخراجية، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وكذلك المعايير وأطر السياسات التي تعزز إعادة التدوير المستدام للمواد الثانوية وتخفف من حدة التحديات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي؛

25. *تدعو* البرلمانات إلى الترويج للرقمنة والحلول الدائرية، بما في ذلك الشراء الدائري والتصميم الدائري والخدمات بدلاً من المنتجات، كوسيلة لتطوير صناعة سفر وسياحة أكثر مرونة واستدامة اقتصادياً وبيئياً؛

26. *تطلب* من البرلمانات أن تضمن قيام الحكومات بالاستثمار في البنية التحتية الرقمية الملائمة من أجل تغطية الإنترنت المأمونة والميسرة والميسورة التكلفة، والاتصال، والأطر التنظيمية لحماية البيانات/ الخصوصية، ومعايير الأمن السيبراني وحوكمته، من أجل تمكين الاقتصاد الدائري والرقمنة من أجل التنمية لبلوغ إمكاناتهما الكاملة؛

27. *تدعو* البرلمانات إلى تحفيز تنفيذ نماذج الأعمال الدائرية ذات الفوائد الطويلة الأجل، مثل تغيير سلوك المستهلك، وتحفيز الابتكار، وتوسيع نطاق التكنولوجيات ونشرها؛

28. *تدعو* البرلمانات إلى تحفيز التواصل والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي بين المدارس ومؤسسات وشبكات البحث وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة (مثل الشركات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية) لإيجاد حلول رقمية للتحديات المتعلقة بالاقتصاد الدائري، على سبيل المثال عن طريق تشجيع المشاركة من خلال المنافسات ومسابقات البرمجة؛

29. *تدعو* البرلمانات إلى ضمان تصدي الجهود المبذولة للتعجيل بالتحول إلى الرقمنة والاقتصاد الدائري للمخاطر المحتملة، مثل زيادة استخدام المواد والطاقة، وزيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتعميق الفجوة الرقمية فيما بين البلدان

وداخلها، وزيادة البصمة البيئية لصناعة تكنولوجيا المعلومات، فضلا عن العواقب السلبية للتحول من حيث الأمن وصحة الإنسان؛

30. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي إلى تعزيز التعاون مع البرلمانات الأعضاء والمنظمات الأخرى من أجل جمع الأدلة بشأن الاقتصاد الدائري والبيئة والرقمنة، وتحديد التفاعل فيما بينها وتعزيز المبادئ التوجيهية للعمل البرلماني؛

31. *تهيب أيضاً* بالبرلمانات أن تحرص على إدماج مبادئ الرقمنة والاقتصاد الدائري والأهداف المعززة لهذا الغرض عند الموافقة على اتفاقات التجارة الحرة المستقبلية التي تتطلب تصديق البرلمان عليها؛

32. *تدعو* البرلمانات إلى دعم استخدام البيانات الرقمية الموحدة والقابلة للمقارنة والعالية الجودة التي يتم استخراجها والتحقيق فيها وإدارتها بشكل سليم، وتشدد على أنّ تعزيز الرقمنة أداة مهمة لدعم جمع المعلومات وإيصالها بكفاءة وموثوقية، وهما عنصران أساسيان من أجل اقتصاد دائري آمن ومستدام؛

33. *تطلب* من البرلمانات ترشيد المناقشة بشأن تبادل البيانات من خلال التمييز بين الأنواع المختلفة من البيانات وإنشاء تنظيم عادل وعملي للبيانات يستند إلى الحس السليم من خلال ضمان الوصول العادل إلى البيانات، فضلاً عن توفير حماية عادلة للبيانات وفقاً للبيانات المقبولة دولياً ومبادئ الحماية وحقوق الملكية الفكرية والأطر القانونية الأخرى ذات الصلة حسب الظروف الوطنية؛

34. *تشجع* البرلمانات والحكومات على الانخراط في حوار مع أصحاب المصلحة (مثل المجتمع المدني والشركات والإدارات) من أجل زيادة وعيهم بأهمية توفير البيانات المفتوحة وتحويلهم إلى جهات مشاركة فعّالة في اقتصاد البيانات وإلى جهات مشاركة في إنشاء المعارف عندما يكون ذلك ممكناً قانونياً؛

35. *تدعو* البرلمانات إلى توخي تدابير تهدف إلى معالجة افتقار الناس إلى المهارات الرقمية الأساسية ومحو الأمية الإلكترونية، وزيادة عدد المهنيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل وغيرها من المهنيين الرقميين، كوسيلة لتشكيل استباقي للتحول الرقمي الذي يتمحور حوله أبعاد التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية المستدامة؛

36. *تدعو* البرلمانات إلى تبادل المعلومات وأفضـــل الممارســـات وتنفيذ برامج بناء القدرات بهدف زيادة الوعي والمعرفة بين البرلمانيين بشـــأن التفاعل بين الرقمنة والاقتصـــاد الدائري وإمكاناته في تعزيز الانتعاش المســـتجيب والأخضـــر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستهلاك والإنتاج المسؤولَين.

---

*تم التفاوض على القرار وفقاً للنظام الداخلي الخاص الذي ينظم الجلسـات الافتراضـية لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي واللجان الدائمة. تم استلام التحفظات من:

الهند، التي أبدت تحفظات على الفقرتين 7 و29 من الديباجة، ونيكاراغوا التي أبدت تحفظات على الفقرات 3 و8 و20 و28 من المنطوق.

****

4.تقارير اللجان الدائمة (البند الرابع من جدول الأعمال):

وافقت الجمعية العامة على التقارير المقدمة من قبل اللجان الدائمة التالية:

اللجنة الدائمة الأولى– لجنة السلم والأمن الدوليين :

عقدت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين جلستين افتراضيتين في 26 نيسان/ أبريل و17 أيار/ مايو، برئاسة رئيسها السيد ج. أي. إيشانيز (إسبانيا).

وناقشت اللجنة خلال جلستها الأولى الموضوع العام للجمعية العامة الـــ142، *التغلب على الوباء اليوم وبناء غد أفضل: دور البرلمانات* من منظور السلم والأمن، بهدف الإسهام في الإعلان الختامي للجمعية العامة. بعد مقدمة من المتحدث الرئيسي، السيد و. فرنانديز تارانكو، الأمين العام المساعد لدعم بناء السلم في الأمم المتحدة، أخذ الكلمة 17 برلمانياً من 16 برلماناً عضواً للإعراب عن آرائهم. وتم خلال الجلسة عرض مقطعي فيديو: أحدهما عن العمل الذي قامت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) أثناء تفشي جائحة كوفيد- 19 والثاني حول المرأة والسلم والأمن للاحتفال بمناسبة مرور 20 عاماً على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325.

ولا يمكن التفاوض بخصوص قرار *الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن إزاء التهديدات والصراعات الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها* في جلسة عامة بسبب جائحة كوفيد- 19. وفقاً لقواعد الإجراءات الخاصة بالدورات الافتراضية للجمعية العامة واللجان الدائمة، تم تفويض لجنة صياغة لوضع اللمسات الأخيرة على القرار، وهو ما فعلته في اجتماع عقد في 22 نيسان/ أبريل 2021. تتألف لجنة الصياغة هذه من المقررين المشاركين والبرلمانيين الذين رشحتهم المجموعات الجيوسياسية. قام منتدى النساء البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب بدراسة 130 اقتراحاً مقدماً من قبل 16 برلماناً عضواً لتعديل القرار. تم استلام 45 بالمئة من التعديلات قبل الموعد النهائي وتمت الموافقة على العديد من التعديلات الفرعية. تم تقديم النسخة التي استعرضتها لجنة الصياغة بعد ذلك إلى جميع البرلمانات الأعضاء لاعتمادها من خلال إجراء الموافقة الضمنية.

وخلال جلستها الثانية، أُبلغت اللجنة بنتيجة إجراء الموافقة الضمنية لاعتماد القرار، مع الإشارة إلى أنه قد اعتُبر بذلك معتمداً. كما أُبلغت أيضاً بالتحفظات التي أعربت عنها كل من الهند وتركيا بشأن القرار أبرمته وعلى نقاط وفقرات محددة من قبل بولندا وتايلند وجمهورية التشيك والصين ونيكاراغوا والمجر. وبعد ذلك تم إجراء مناقشة قصيرة للسماح للأعضاء بشرح موقفهم من القرار أو كيف يعتزمون

تنفيذه. وقدم المناقشة ك. روث (ألمانيا)، المقرر المشارك للقرار، الذي أتاح الفرصة لـ 10 برلمانيين لأخذ الكلمة. وبعد ظهر يوم 27 أيار/ مايو، قُدم قرار اللجنة إلى الجمعية العامة في جلستها العامة والتي اعتمدته بتوافق الآراء.

واجتمع مكتب اللجنة الدائمة في 13 نيسان/ أبريل لمناقشة البند الموضوع التالي للجنة وبرنامج عملها. على أساس المقترحات التي صاغتها الأمانة في غياب مقترحات البنود الموضوعة من البرلمانات الأعضاء، وافق المكتب بالإجماع على أن يكون موضوع اللجنة التالي: ***إعادة التفكير وإعادة صياغة نُهج عمليات السلام بهدف تعزيز السلم الدائم***. تم تقديم هذا الموضوع إلى الأعضاء لاعتماده عبر إجراء الموافقة الضمنية ولم يتم تلقي أية اعتراضات. وأبلغ الرئيس اللجنة بهذا القرار خلال جلستها الأخيرة وأعلن أن السيدة ك. ويدغرين (السويد) قد تقدمت بنفسها كمقرر مشارك. وأضاف أن تعيين المقررين الآخرين سيترك لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وفقاً لقواعد اللجنة الدائمة. وفي الجلسة العامة للجمعية العامة المنعقدة في 27 أيار/ مايو، أحاطت الجمعية علماً باختيار البند الذي سيكون بالتالي موضوع قرار في الجمعية العامة الـ144، وبتعيين مقرر مشارك واحد.

كما وافقت اللجنة في جلستها الأخيرة على برنامج عملها للجمعية العامة الـ 143 بناء على اقتراح المكتب. ووافقت على تركيز عملها على الأنشطة التالية: جلسة استماع مع خبراء حول موضوع قرارها المقبل وحلقتَي نقاش. **أولهما سيكون حول دور البرلمانات في معالجة مخاطر التضليل في عمليات نقل الأسلحة والثاني حول تطبيق مفاهيم الأمن التقليدية والبشرية في تقييم التهديدات الأمنية لابتكار طرق لتعزيز السلم على الصعيد العالمي.**

واختتم عمل اللجنة بعرض تقديمي لعملية مراجعة الاستراتيجية الخمسية للاتحاد البرلماني الدولي. وعلى وجه الخصوص، أُبلغ أعضاء اللجنة بالطرق المختلفة التي يمكنهم من خلالها المشاركة في تلك العملية. ولاختتام الجلسة، تم مرة أخرى عرض مقطع الفيديو الذي يبين عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال جائحة كوفيد- 19.

******

اللجنة الدائمة الثانية– لجنة التنمية المستدامة:

عقدت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة جلساتها في 27 نيسان/ أبريل و18 أيار/ مايو برئاسة السيدة ف. موزندا تسيتسي (زمبابوي). ناقشت الجلسة الأولى، التي عقدت بالاشتراك مع اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة، الموضوع العام للجمعية *التغلب على الوباء اليوم وبناء غد أفضل: دور البرلمانات*.

ونظراً لقيود الصيغة الافتراضية، قامت لجنة الصياغة بتنقيح مشروع قرار *تعميم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولان*. تألفت لجنة الصياغة من أعضاء في البرلمان رشحتهم المجموعات الجيوسياسية، وممثلات منتدى النساء البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب؛ والمقرران المشاركان، السيدة س. دينيكا (رومانيا) والسيد أ. جريفروي (بلجيكا). وقد نظروا في 88 تعديلاً قدمها 12 برلماناً عضواً. تم تقديم المشروع المنقح إلى الأعضاء لاعتماده من خلال إجراء الموافقة الضمنية، والذي قدم خلاله برلماني الهند ونيكاراغوا تحفظات على النص.

وفي جلسة اللجنة الثانية، أحاطت علماً بأن القرار قد تم اعتماده من خلال إجراء الموافقة الضمنية الخطية. كما أحاطت علماً بالتحفظات. عقدت اللجنة مناقشة حول موضوع *كيف يمكن لقرار الاتحاد البرلماني الدولي أن يلهم ويوجه العمل البرلماني والعمل بشأن الرقمنة والاقتصاد الدائري؟* أخذ الكلمة ممثلو ثمانية برلمانات. وسلطوا الضوء على أهمية القرار وضرورة تكثيف البلدان لجهودها في مجال الرقمنة وتعزيز الاقتصاد الدائري. كما تم التأكيد خلال المناقشة على أن قضايا مثل الخصوصية والتحديات المتعلقة بالتكنولوجيا وحقوق الإنسان قد أصبحت ذات أهمية متزايدة وينبغي النظر فيها في المستقبل.

ووافقت اللجنة على 10 ترشيحات لعضوية المكتب وردت من المجموعات الجيوسياسية. كما وافقت على ولاية ثانية لأعضاء المكتب من أرمينيا وهولندا والباكستان وتايلند، وأحاطت علماً بأن أعضاء المكتب من جمهورية العراق والمملكة المغربية لم يعربوا عن رغبتهم في مواصلة العمل لفترة ثانية.

ووافقت اللجنة على موضوع القرار التالي بعنوان "***الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تمكين لقطاع التعليم، بما في ذلك في أوقات الوباء***. ووافقت اللجنة على ترشيح السيد س. باترا (الهند) والسيدة هـ. جارفينين (فنلندا) كمقررين مشاركين. كما وافقت على خطة عمل للجمعية العامة القادمة، التي تضمنت مناقشة حول موضوع القرار المقبل وحلقة نقاش حول موضوع

تأثير تغير المناخ على الموارد الطبيعية: كيف يمكن للبرلمانات أن تضمن الوصول الشامل إلى المياه وتوافرها؟

وفي نهاية جلسة اللجنة، قامت السيدة ف. مارتونفي (مستشارة) باطلاع الأعضاء على التحضيرات الجارية بخصوص استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي المقبلة.

*****

اللجنة الدائمة الثالثة – لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان:

عقدت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان جلستين في الفترة التي سبقت انعقاد الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي.

وفي 28 نيسان/ أبريل، اجتمعت اللجنة لمناقشة تأثير جائحة كوفيد- 19 على الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعلى عمل البرلمانات. استمعت اللجنة مع نائب رئيس اللجنة السيدة أ. جيركنز (هولندا) إلى كلمة افتتاحية من السيدة ل. ثورنتون (مديرة البرامج العالمية، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية) والسيد ن. باكو- أريفاري (عضو الجمعية الوطنية، بنين)، وبعد ذلك من السيد أ. ويليامسون (باحث أول، مركز الابتكار في البرلمان، الاتحاد البرلماني الدولي) والسيدة ك. لوبيز كاسترو (عضو مجلس النواب، المكسيك).

وخلال المناقشة، لاحظ المندوبون أن الجائحة كان لها مجموعة واسعة من الآثار السلبية على الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد تم تقييد الحقوق الأساسية مثل حرية التجمع باسم مقتضيات الصحة العامة. أعلن عدد من الدول حالة الطوارئ. ولاحظ المندوبون أن القيود المفروضة على حقوق الإنسان يجب أن تكون محدودة زمنياً ومحددة في القانون ومتناسبة مع متطلبات الوضع. يجب استئناف التمتع الكامل بحقوق الإنسان وممارسة الديمقراطية بمجرد أن يسمح الوضع بذلك.

وقد تعرضت البرلمانات، مثلها مثل جميع المؤسسات، لتحديات شديدة بسبب الجائحة. وقد أظهر العديد من البرلمانات قدرة رائعة على إيجاد حلول مبتكرة لمواصلة الاجتماع في أماكن افتراضية أو هجينة أو بعيدة عن المجتمع. ولم يتضح بعد الأثر الطويل الأجل للجائحة على البرلمانات. من ناحية، وفّر العمل عن بعد إمكانيات جديدة للبرلمانيين لقضاء المزيد من الوقت بالقرب من الأشخاص الذين

يمثلونهم. ومن ناحية أخرى، فقد زاد من صعوبة عقد نقاشات موضوعية ومناقشة حلول للمسائل السياسية المعقدة.

ومثل الجميع، أعرب الاعضاء عن أملهم في أن تتم السيطرة على الجائحة قريباً عن طريق التوزيع السريع والعادل للقاحات، حتى تتمكن اللجنة والاتحاد البرلماني الدولي، بل والمجتمع ككل، من استئناف عملهم الطبيعي.

وفي 18 أيار/ مايو، أجرت اللجنة مناقشة تحضيرية حول موضوع القرار القادم **التشريع في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت**، برئاسة رئيس اللجنة، السيد أ. ي. ديساي (الهند). بدأ النقاش عملية من شأنها أن تؤدي إلى اعتماد القرار في الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي في وقت لاحق من العام 2021.

وعينت اللجنة مقرراً مشاركاً ثالثاً، هو السيد ب. ليمجارونرات (تايلند) للانضمام إلى السيدة أ. جيركنز (هولندا) والسيدة ج. أودول (كينيا) اللتين تم تعيينهما كمقررتين مشاركتين في الجمعية العامة السابقة.

وسلطت الضوء السيدة م. ف. سينغاتيه (مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بمكافحة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً) على وجود العديد من القوانين، فضلاً عن الصعوبة التي لوحظت في كثير من الأحيان في تنفيذها. لم يعرف الإنترنت حدوداً، وقد يكون الجناة في بلد ما، والضحايا في دولة أخرى، وصور الانتهاكات مخزنة على مخدمات في ولاية قضائية أخرى. وفي غضون ذلك، كان من الصعب للغاية جمع الأدلة التي تفي بالمعايير المطلوبة من قبل المحاكم، مما يوحي بضرورة اتباع نُهج جديدة. وعرضت السيدة سينغاتيه قضية وضع تشريع نموذجي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت يمكن أن يعتمد من قبل جميع البلدان.

وذكر السيد ج.كار (المستشار التقني لمنظمة ECPAT الدولية غير الحكومية "ضعوا حداً لدعارة الأطفال والاتجار بهم") بيانات عن حجم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت ولفت الانتباه إلى دور شركات التكنولوجيا في اتخاذ إجراءات لإزالة الصور المسيئة. وشدد على أن التشريع ليس سوى خطوة واحدة من خطوات معالجة المشكلة بشكل فعال. يمكن للبرلمانيين أن يساهموا بشكل كبير في زيادة الوعي العام بالقضية، الأمر الذي سيزيد بدوره من الضغط على شركات التكنولوجيا لتكثيف جهودها.

وخلال المناقشة، تبادل المقررون والاعضاء الخبرات من بلدانهم وطلبوا المشورة من الخبراء بشأن مسارات العمل الممكنة. وستساعد المدخلات في إمداد عملية إعداد مشروع القرار بالمعلومات.

واجتمع مكتب اللجنة في 11 أيار/ مايو لتبادل وجهات النظر بشـــأن التحديات الرئيســـة للديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي سياق مراجعة استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي. حدد أعضاء المكتب مجموعة من القضـــايا الملحة، مثل التضـــليل عبر الإنترنت وخطاب الكراهية ومكافحة التمييز بجميع أشـكاله، بما في ذلك على أسـاس التوجه الجندري. وأعربوا عن رغبتهم في أن تتمكن اللجنة من مناقشـة أي قضية وبالتالي القيام بدورها في النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان إلى أقصى حد ممكن.

وانتخبت اللجنة في جلســتها الأخيرة في 18 أيار/ مايو عدداً من الأعضــاء الجدد في المكتب على أساس الترشيحات المقدمة من المجموعات الجيوسياسية.

******

اللجنة الدائمة الرابعة – اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة:

اجتماع مشـترك مع اللجنة الدائمة للتنمية المسـتدامة بشـأن الموضـوع العام للجمعية العامة الـ 142 (27 نيسان/ أبريل)

عُقدت الجلســة الأولى للجنة الدائمة لشــؤون الأمم المتحدة بالاشــتراك مع اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة لمناقشة الموضوع العام للجمعية العامة الـ 142 *التغلب على الوباء اليوم وبناء غد أفضل: دور البرلمانات*.

وافتتح الجلســة رئيس اللجنة الدائمة لشــؤون الأمم المتحدة، الســيد ج. ك. روميرو (الأرجنتين)، ورئيسة اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، السيدة ف. موزندا تسيتسي (زمبابوي). أقرت اللجنتان جدول الأعمال ووافقت اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة على المحضر الموجز لدورتها التي عقدت في غضون الجمعية العامة الـ 141 في بلغراد.

وترأس السيد ج. ك. روميرو حلقة النقاش الأولى التي ركزت على المكونات الرئيسة لمرحلة التعافي من الجائحة، وفرص التقدم نحو الاقتصــاد الأخضــر، فضــلاً عن التعاون والحوار المتجدد والمتعدد الأطراف لمواجهة التحديات العالمية، بما في ذلك الأوبئة الجديدة. أدارت الســيدة س. دينيكا (رومانيا)، عضــو

مكتب اللجنة الدائمة للتنمية المســـتدامة، حلقة النقاش الثانية حول إمكانية الوصـــول إلى اللقاحات باعتبارها منفعة عامة.

وضمت حلقتا النقاش المتحدثين التاليين: السيدة س. رحمان (الباكستان)، والسيدة م. أوبري (عضو البرلمان الأوروبي)، والسـيد ت. جاكسـون (أسـتاذ بجامعة سـيوري)، والسـيد م. فريك (نائب المبعوث الخاص لقمة الأمم المتحدة بشـأن نظم الغذاء). وشـارك في المناقشـة قرابة 75 عضـواً من أعضـاء البرلمان فيما حضر الاجتماع 150 عضواً بصفة مراقبين.

وتمخض عن عروض حلقة النقاش ما مجموعه 15 مداخلة (بما في ذلك اثنتان تم تلقيهما على خط المراسلة) من ممثلي البرلمانات التالية: مملكة البحرين، وبوروندي، وكندا، والصين، وفرنسـا، وألمانيا، والهند، والجمهورية الإســلامية الإيرانية، واليابان، ومنغوليا، وهولندا، وجمهورية كوريا، والمملكة العربية السـعودية، وتايلند، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

يمكن تلخيص النقاط الرئيسة من المناقشة على النحو الآتي:

1. أدت جائحة كوفيد- 19 إلى تضـخيم المشـاكل القائمة مثل تزايد عدم المسـاواة وأنماط التنمية غير المســـتدامة على الصـــعيدين الوطني والعالمي. يجب أن يؤدي التعافي بعد كوفيد- 19 إلى إحداث تغيير منهجي في نمط التنمية ولكن أيضـاً في الالتزام الأسـاسـي الذي يتعين على الناس والبلدان أن يلتزموا به تجاه بعضـــهم البعض وتجاه المجتمع الدولي. وينبغي أن يركز نمط التنمية على ما يهم الناس أكثر من غيره، أي صـحتهم وصـحة بيئتهم، لا سـيما في البلدان المتقدمة حيث بلغ النمو بالفعل حدوده. يجب أن يتركز الالتزام الأسـاسـي بشـكل أكبر على التضـامن بدلاً من المنافسـة ويجب أن يؤكد قيمة التعددية كأفضل طريقة للبلدان لمعالجة المشاكل التي لا حدود لها مثل تغير المناخ والأوبئة.
2. يشـكل الاقتصـاد الأخضـر والاقتصـاد الدائري عاملين أسـاسـيين في جعل نمط التنمية الحالي أكثر استدامة. ومع ذلك، فإن اقتصـاد الرعاية، الذي يتألف من الخدمات المقدمة للأشـخاص (المسنين، والأكثر ضـــعفاً، والعاطلين عن العمل، وما إلى ذلك) والذي يتطلب مدخلات مادية قليلة نســـبياً ولكنه حسّن وبشكل كبير نوعية الحياة والأمن البشري، يجب أيضاً دمجه في ذلك النمط. لا بد من إعادة تعريف الرخاء من حيث الصـحة الجيدة ومزيد من الوقت للفرد والأسـرة، بدلاً من زيادة إنتاج واســـتهلاك المواد ذات المدخلات العالية التي تنطوي على المزيد من انبعاثات الكربون واســـتخراج للموارد المحدودة. تتطلب الخطوات في هذا الاتجاه، من بين أمور أخرى، بنية مالية جديدة، ونظام ضريبي أكثر تصاعدياً، وبرامج جديدة مثل الدخل الأساسي الشامل.

3. أدى نظام الغذاء العالمي الحالي المختل الذي ترك مئات الملايين من الناس يعانون من الجوع أو سوء التغذية، إلى هدر كميات هائلة من الطعام، وتسبب في مجموعة من المشاكل الصحية والاجتماعية، وبيّن بشكل جيد ما يلزم تغييره في المستقبل. كما أظهرت الجائحة ضعف سلاسل التوريد العالمية التي تشمل أيضاً الأغذية والسلع الأساسية. يجب أن يكون نظام الغذاء أكثر رسوخاً داخل الحدود الوطنية وأن تتم حماية ملكية المدخلات الرئيسة من احتكارات الشركات.

4. كان التركيز القوي على المرأة عاملاً أساسياً في الانتعاش بعد الجائحة وللاستدامة بشكل عام. ومن شأن إعادة تركيز نمط التنمية على اقتصاد الرعاية أن يفيد النساء على وجه الخصوص لأنهن يشغلن الحصة الأكبر من الوظائف في قطاع الخدمات. إنّ المساعدات الخارجية ضرورية لاستهداف النساء بشكل أفضل. والمرأة هي أيضاً أساس نظام الغذاء والأمن الغذائي بشكل عام حيث أنها غالباً ما تكون العمود الفقري للقطاع غير الرسمي وللاقتصادات الريفية.

5. أظهرت الطريقة التي تم بها إنتاج لقاح كوفيد- 19 وتوزيعه على الناس وعلى البلدان في جميع أنحاء العالم افتقاراً كبيراً للتضامن العالمي وستبرهن في النهاية أنها تدمر نفسها ما لم يتم اعتماد تدابير تصحيحية قريباً. لن تنتهي الجائحة حتى يتم تلقيح الغالبية العظمى من الناس في كل بلد وصولاً إلى مناعة القطيع. لم يكن هذا الهدف قابلاً للتحقيق في الوقت الحالي حيث تم التحكم في توريد اللقاحات من قبل عدد قليل من شركات الأدوية الحائزة على براءات اختراع والتي تتمتع بقدرات إنتاجية محدودة وتهتم بالدرجة الأكبر بجني الأرباح أكثر من اهتمامها بالصحة العالمية العامة. اضطرت الحكومات إلى الاعتراف بحالة الطوارئ العالمية باعتبارها حالة شبيهة بحالة "الحرب"، ومن هذا المنطلق، تعمل وفقاً لذلك لنشر كل أداة يمكن تصورها للسيطرة على الجائحة بأسرع ما يمكن وفي كل مكان. يجب أن تكون إحدى هذه الأدوات هي التنازل المؤقت عن براءات اختراع اللقاحات حتى تتمكن كل شركة أدوية في العالم لديها القدرة على رفد الإمدادات العالمية من اللقاحات من القيام بذلك من دون أي عقوبة. يجب تعويض الشركات الحائزة على براءات اختراع مقابل مشاركة تركيبة اللقاح والمعرفة التقنية مع الآخرين. وفي الوقت نفسه، فإنّ هناك أدوات أخرى يتم نشرها بالفعل، مثل مرفق التحالف العالمي للقاحات والتحصين، الذي يحتاج إلى المزيد من التعزيز.

نقاش بشأن متابعة إعلان الذكرى السنوية الـ75 للأمم المتحدة) 29 نيسان/ أبريل)

نظرت الجلسة الثانية للجنة شؤون الأمم المتحدة في تداعيات الإعلان الصادر في ختام الاجتماع رفيع المستوى في أيلول/ سبتمبر 2020 للاحتفال بالذكرى السنوية الـ 75 للأمم المتحدة (UN75).

وتضمن إعلان الذكرى السنوية الـــ 75 للأمم المتحدة 12 التزاماً- يشار إليها باسم "جدول أعمالنا المشـــترك"- بشـــأن التحديات العالمية الأكثر أهمية حالياً، من عكس تغير المناخ إلى إصـــلاح التعددية. وبموجب الإعلان طُلب من الأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في أيلول/ سبتمبر 2021 مع توصيات حول كيفية دفع جدول الأعمال المشترك. وكجزء من هذا المسعى، كانت الأمم المتحدة تجري مشـاورات عالمية مع الفئات الرئيسـة المسـتهدفة من خلال مرفق عبر الإنترنت على الرابط التالي: https://un75.online/take- action/.

وتولى إدارة الاجتماع رئيس اللجنة السيد ج. ك. روميرو، وانقسم الاجتماع إلى جزأين: تضمن الجزء الأول حلقة نقاش مع السـيدة م. جويني (السـفيرة، الممثلة الدائمة لجنوب إفريقيا لدى الأمم المتحدة)، والسـيد ب. راي (السـفير، الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة)، والسـيدة ف. كوزينس (الرئيسـة والمديرة التنفيذية لمؤسـسـة الأمم المتحدة). وتضـمن الجزء الثاني اسـتطلاعاً مباشـراً تم بناؤه على الأسئلة التسع الرئيسة للمشاورة العالمية للأمم المتحدة حول جدول الأعمال المشترك. قدمت السيدة م. غريفين (كبيرة المستشارين، مكتب الأمين العام للأمم المتحدة) عناصر المشاورة.

وشـارك في الجلسـة حوالي 45 نائباً برلمانياً في حين تابعها أكثر من مئة مراقب عبر الإنترنت. تم التعبير عن المداخلات أو تقديمها خطياً من الدول الأعضـــاء الثلاثة عشـــر التالية: مملكة البحرين، وبيلاروسـيا، وبوروندي، والصـين، وكوسـتاريكا، والهند، والجمهورية الإسـلامية الإيرانية، ودولة الكويت، ومدغشقر، ومنغوليا، والمملكة العربية السعودية، وتايلند، وتركيا.

سلطت حلقة النقاش الضوء في الجزء الأول من الجلسة على النقاط الآتية:

1. شـــكلت الجائحة الحالية تذكرة قوية بقيمة التعددية. ومن أجل القضـــاء على الجائحة، يحتاج العالم بأسـره إلى العمل المتضـامن معاً نحو حلول مشـتركة. كما يجب أن تهدف الحلول أيضـاً إلى جعل الاسـتجابة للأوبئة الحتمية في المسـتقبل أكثر فاعلية بكثير مما كانت عليه الحال مع كوفيد- 19، حيث تم الاكتشاف بأن البلدان والمنظمات متعددة الأطراف على حد سواء لم تكن مستعدة تماماً.
2. لم تكن الأمم المتحدة مثالية لكنها ظلت ركيزة أساسية لتعددية الأطراف. ومن الضروري أن يشمل النظام متعدد الأطراف الأقوى جميع الفئات الرئيسـة المسـتهدفة، وليس الحكومات فقط. جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والشـــباب، يجب على البرلمانات والبرلمانيين أن يؤدوا دوراً أكبر في تطوير حلول سياسية مبتكرة وفي تنفيذ الالتزامات الدولية. وقد كان تضييق الفجوة الرقمية إحدى الطرق المهمة للجمع بين الناس على الصعيدين الوطني والعالمي.

3. يعتبر إعادة أهداف التنمية المستدامة (SDGs) إلى المسار الصحيح نحو التنفيذ بحلول العام 2030 أمراً بالغ الأهمية لاستعادة الثقة في الحكومة وبالتعددية. ولا يمكن استعادة ثقة الشعب بالحكومات وبالنظام المتعدد الأطراف إلا من خلال معالجة مشاكله على أرض الواقع وبشكل فعال.
4. لقد كان دور البرلمانات في تنفيذ الاتفاقات الدولية من خلال العملية التشريعية والميزنية (عملية وضع الموازنة)، وكذلك من خلال ممارسة الرقابة الفعالة، من الأمور الأساسية. لقد أضافت قدرة الاتحاد البرلماني الدولي على جلب جميع الأحزاب السياسية إلى المنتديات متعددة الأطراف قيمة مضافة إلى إنشاء مؤسسة الأمم المتحدة ذات الصوت الواحد والدولة الواحدة.

كما لوحظ، ركز تمرين الاستطلاع مع المشاركين خلال الجزء الثاني من الجلسة على الأسئلة التسع نفسها في قلب المشاورة العالمية للأمم المتحدة. أضاف الاتحاد البرلماني الدولي إجابات متعددة الخيارات على هذه الأسئلة ودعا المشاركين إلى اختيار أفضل خيارين.
وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمشاركين إضافة إجابة واحدة أو أكثر بأنفسهم. وقد أظهرت أفضل الاختيارات من الأسئلة الرئيسة التسع النقاط الآتية:

- كان تعزيز جمع البيانات عاملاً أساسياً في تحليل الاتجاهات والتوقعات المستقبلية.
- كان إدخال مناهج ثقافة السلم في المدارس هو الأهم لإحلال السلم في العالم.
- كان الاستثمار المكثف في الطاقة المتجددة والصناعات الخضراء أهم خطوة للحد من تغير المناخ.
- من الأفضل تعريف المنافع العامة العالمية على أنها جميع الأصول والخدمات التي يجب أن تكون في متناول الجميع.
- كان ضمان إتاحة جميع الوثائق الحكومية للجمهور عاملاً أساسياً لاستعادة الثقة بين الناس والمؤسسات.
- كانت عملية صنع القرار أكثر فاعلية عندما كان الجمهور على اطلاع جيد بالعملية ذات الصلة وفي الوقت المناسب.
- كان ضمان حصول الجميع على التعليم والرعاية الصحية عاملاً أساسياً في تسوية الأمور في المجتمع.
- كان تمكين المزيد من الحوار البرلماني حول القضايا العالمية من خلال الاتحاد البرلماني الدولي هو الأكثر أهمية للحوكمة العالمية.
- يتطلب جعل الأمم المتحدة أكثر شمولاً وأكثر تمثيلاً للمجتمع العالمي تعديل ميثاق الأمم المتحدة للاعتراف بدور البرلمانات في الحوكمة العالمية.

وفي نهاية الجلسة، أعلن رئيس اللجنة السيد ج. ك. روميرو أنه قد أكمل ولايته الثانية كرئيس للجنة وتمنى كل النجاح لخلفه الذي سيتم تعيينه بعد الجمعية العامة الـــ 142. وشكر السيد روميرو أمانة الاتحاد البرلماني الدولي على دعمها وزملائه أعضـــاء المكتب على عملهم خلال فترة عمله التي دامت أربع سنوات.

****

5.البند الخامس من جدول الأعمال:

عينت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين السيدة ك. ويدغرين (السويد) مقررة للبند الموضوع بعنوان: ***إعادة التفكير وإعادة صياغة نهج عمليات السلام بهدف تعزيز السلام الدائم***. وفوضت رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بإجراء مشاورات لتحديد مقرر ثان.

وعينت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة السيدة هـــ. يارفينن (فنلندا) والسيد س. باترا (الهند) مقررين مشاركين للبند الموضوع بعنوان: **الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تمكين لقطاع التعليم، بما في ذلك في أوقات الجائحة.**

****

اختتام أعمال الجمعية العامة:

في ختام الجلســة الثانية والأخيرة للجمعية العامة في 27 أيار/ مايو، قال رئيس الاتحاد البرلماني الدولي إن الوثيقة الختامية بشأن الموضوع العام، *التغلب على الوباء اليوم وبناء غد أفضل: دور البرلمانات* كان واضحاً في دعوتها للبرلمانيين للعمل من أجل مستقبل لا يُغفل أحد. وقدمت الوثيقة دليلاً ملموساً على نجاح الجمعية العامة الافتراضية على الرغم من جائحة كوفيد- 19. وقد تمكن البرلمانيون من الاستفادة القصوى من هذه الفرصة الفريدة لمناقشة القضايا المهمة وإيجاد الحلول والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإجراءات الملموسة للمستقبل.

ولخص ***السـيد مارتن تشـونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي***، محتوى الوثيقة الختامية، التي يعتقد أنها تجسـد بالكامل مداولات النقاش التفاعلي واللجان الدائمة ومنتدى النسـاء البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب.

وأقرت الجمعية العامة الوثيقة الختامية بالإجماع.

وأعرب الأمين العام عن ارتياحه الشـخصـي للطريقة التي جرت بها الجمعية العامة الافتراضـية، والتي يعتقد أنها أظهرت أن الاتحاد البرلماني الدولي كان قادراً على التكيف وتحويل نفسـه بنجاح اسـتجابة لجائحة كوفيد- 19. وشـكر رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وجميع المشـاركين على مسـاهماتهم التي سـتسـتخدم لتوجيه المراجعة الجارية لاستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الخمسية.

وفي كلمة الرئيس الختامية، أعرب عن شـكره للبرلمانات الأعضـاء على الموافقة على قواعد الإجراءات الخاصة، التي لولاها لما كان من الممكن عقد الجمعية العامة والاجتماعات ذات الصلة بشكل افتراضي. كانت الجمعية العامة الـ 142 فرصة مهمة للبرلمانيين ليُظهروا للعالم عملهم الدؤوب في مكافحة جائحة كوفيد- 19، وتنشيط الاقتصاد ودفع حكوماتهم إلى اتخاذ الإجراءات الصحيحة لبناء مستقبل أفضل للجميع. ويجب أن تتواصل هذه الجهود، وفي الأشهر القادمة سوف تتيسر من خلال المزيد من الاجتماعات والفعاليات الافتراضية التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي. كما أعرب عن أمله في أن يتمكن أكبر عدد ممكن من الوفود من حضـور الجزء الخاص بالحضـور الشـخصـي من المؤتمر العالمي الخامس لرؤسـاء البرلمانات في فيينا في أيلول/ سـبتمبر 2021.

وتم عرض رسالة مرئية من **السيد وولفجانج سوبوتكا، رئيس المجلس الوطني النمساوي**، يدعو فيها المندوبين إلى الجزء الخاص بالحضور الشخصي من المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات.

وأعرب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي عن شـكره مرة أخرى لجميع المشـاركين على دعمهم ومشـاركتهم، وأعلن اختتام الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي.

******

رابعاً – اجتماعات الأجهزة والهيئات واللجان الأخرى:

انعقدت اجتماعات الأجهزة والهيئات واللجان الأخرى، افتراضياً، وذلك على النحو التالي:

1 – اللجنة التنفيذية:

الدورة الـ 285 للجنة التنفيذية

1. المناقشات والقرارات

عقدت اللجنة التنفيذية دورتها الـ 285 على مدار سبع جلسات تقريباً، في 18 و22 كانون الثاني/ يناير، و8 شباط/ فبراير، و22 آذار/ مارس، و9 و19 نيسان/ أبريل، و19-20 أيار/ مايو 2021 على التوالي.

وترأس رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الاجتماعات،

وأحاطت اللجنة التنفيذية علماً بتقرير أعده الرئيس عن رؤيته للاتحاد البرلماني الدولي، ولا سيما آماله في إمكانية عقد جمعية عامة افتراضية في الجزء الأول من العام 2021، وأنه يمكن تحسين رؤية الاتحاد البرلماني الدولي، كما أنه يمكن زيادة تعزيز الروابط مع الأمم المتحدة وأن يصل الاتحاد البرلماني الدولي إلى العضوية العالمية.

واتفق أعضاء اللجنة التنفيذية مع رؤية الرئيس وتعهدوا بدعمها. وأوصوا بأن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي تعزيز قيمه الأساسية وتطويرها، بما في ذلك السلم والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمكين الشباب والتعددية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. واقترحوا أن تضع الأمانة برنامج اجتماعات للمجموعات الجيوسياسية واللجان الدائمة حتى ولو تعذر عقد جمعية عامة كاملة، حيث كان من المهم إشراك البرلمانيين محلياً وإقليمياً بهدف تعزيز عمل الاتحاد البرلماني الدولي.

وأعربت اللجنة التنفيذية عن اعتقادها أنه في ضوء رؤية الرئيس، يجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يتبنى نهجاً محوره الناس وفعّالاً من حيث التكلفة وموجه نحو النتائج. ومن هذا المنطلق، اقترحوا أن يؤدي الاتحاد البرلماني الدولي دوراً رائداً في: مكافحة جائحة كوفيد- 19 من خلال حشد جميع الموارد من أجل استجابة هادفة وقائمة على العلم وتعزيز التضامن والتعاون الدوليين؛ وتعزيز السلم والتنمية؛ وتلبية احتياجات البلدان النامية، ولا سيما البلدان الإفريقية؛ وتحويل تنوع العالم إلى مصدر إلهام

دائم للتقدم البشـــري. يجب أن تكون رؤية المنظمة جديرة بثقة الناس، حيث يعمل جميع أصـــحاب المصلحة معاً كفريق واحد.

وتم إطلاع اللجنة التنفيذية على خطط عقد الجمعية العامة الـ 142 بشكل افتراضي وعقدت مجموعة عمل لفحص قواعد الإجراءات الخاصة بالجلسات الافتراضية للجمعية العامة واللجان الدائمة. ورحبت اللجنة التنفيذية بالمقترحات التي قدمها رئيس مجموعة العمل، السـيد مودندا، رئيس برلمان زيمبابوي، ونقحتها كذلك. وأقرت اللجنة التنفيذية لاحقاً قواعد الإجراءات الخاصة وأوصت بتقديمها إلى البرلمانات الأعضاء للموافقة عليها من خلال إجراء الموافقة الضمنية الخطية.

ووافقت اللجنة التنفيذية على خارطة طريق لتحديث اسـتراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026 في 22 كانون الثاني/ يناير وعقدت مناقشة مستفيضة في 19 نيسان/ أبريل بهدف حشد مساهمات في العملية من الأعضاء.

ودرست اللجنة التنفيذية ووافقت على مذكرة تفاهم بين الاتحاد البرلماني الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وأيدت اللجنة التنفيذية الاختصاصات المقترحة للفريق العامل المعني بالعلوم والتكنولوجيا.

ووافقت اللجنة التنفيذية على اقتراح من الرئيس بتأسيس جائزة كريمر- باسّي، التي ستمنح سنوياً لعضـو برلماني أو مجموعة من البرلمانيين الذين قدموا مسـاهمة بارزة في الدفاع عن أهداف الاتحاد البرلماني الدولي وتعزيزها وكذلك أولئك الذين ساهموا نحو عالم أكثر اتحاداً وعدالة وأماناً واستدامة وإنصافاً. وأيدت اللجنة التنفيذية القواعد والطرائق المقترحة للجائزة ورفعتها إلى المجلس الحاكم.

وناقشـت اللجنة التنفيذية قائمة الاجتماعات البرلمانية المسـتقبلية، وأحاطت علماً بالصـعوبات التي تواجه تنظيم الجمعية العامة الـــ 143 في كيغالي، رواندا في تشـرين الثاني/ نوفمبر 2021 بسـبب جائحة كوفيد- 19 المستمرة. وأعربت اللجنة التنفيذية عن رغبتها في عقد جمعية عامة هجينة في خريف العام 2021 إذا لم تتمكن الجمعية العامة في كيغالي من المضي قدماً كما هو مخطط لها.

ودرسـت اللجنة التنفيذية تقرير التأثير للعام 2020 واسـتمعت إلى تقرير من الأمين العام حول أنشـطة المنظمة. وهنأت اللجنة التنفيذية الأمين العام والأمانة العامة على هذا العام الناجح، لا سـيما في ظل الظروف الصعبة للجائحة.

2. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وحالة بعض البرلمانات

عرض الأمين العام مذكرة حول وضع العضوية العالمية كما هي حالياً. وكان القصد من المذكرة أن تكون بمثابة دعوة لاتخاذ إجراءات أقوى ليس فحسب من قبل اللجنة التنفيذية ولكن أيضاً من قبل المجلس الحاكم وعموم الأعضاء. لا ينبغي أن تكون العضوية العالمية موجودة فحسب من حيث العدد ولكن أيضاً من حيث النوعية، أي المشاركة النشطة في عمل المنظمة.

وشهد الاتحاد البرلماني الدولي زيادة كبيرة في عضويته في السنوات الأخيرة، حيث نمت من 155 إلى 179 برلماناً عضواً منذ العام 2010. ويمكن أن تُعزى الزيادة إلى حقيقة أن المجتمع البرلماني العالمي يعتبر الاتحاد البرلماني الدولي أكثر أهمية. ومع ذلك، كان من المهم توسيع العضوية بشكل أكثر واحتضان مجمل البرلمانات في جميع أنحاء العالم. من بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة، كان الاتحاد البرلماني الدولي يفتقر إلى 14 منها. ومن بين هذه الدول عدد قليل من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي، وعضوان مؤسسان: ليبيريا والولايات المتحدة. وقد ناقشت اللجنة التنفيذية وضع الكونجرس الأمريكي بشكل مطول، مؤكدة على أهمية وجود مثل هذا اللاعب الرئيسي في الاتحاد البرلماني الدولي. لم تكن ليبريا قادرة على التشارك مع الاتحاد البرلماني الدولي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي. ومع ذلك، كان الاتحاد البرلماني الدولي دؤوباً في جهوده لاستعادة البلد. كان من المأمول أن تتمكن بعض الجهات الفاعلة في الشرق الأوسط من المساعدة في العلاقات مع البرلمان الليبيري.

وأخذت اللجنة التنفيذية علماً بعدد من الإجراءات المشجعة التي اتخذت بهدف دعم العضوية العالمية. وشمل ذلك صندوق التضامن البرلماني، الذي أنشأه الاتحاد البرلماني الدولي لدعم البرلمانات غير الأعضاء التي ترغب في حضور اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي. كما نظم الاتحاد البرلماني الدولي ندوات إعلامية منتظمة دعي إليها البرلمانات غير الأعضاء حتى يتمكنوا من التعرف على مزايا عضوية الاتحاد البرلماني الدولي.

ورحبت اللجنة التنفيذية وشجعت على تنفيذ قائمة التوصيات العامة الواردة في المذكرة الهادفة إلى تحقيق العضوية العالمية. وشملت هذه: وضع العضوية العالمية كقضية معيارية على جدول أعمال الرئيس والأمين العام؛ وتنظيم مشاورات افتراضية بين الرئيس والأمين العام وقيادة تلك البرلمانات المتأخرة عن سداد التزاماتها؛ ووضع برنامج زيارات الرئيس والأمين العام بدعم من اللجنة التنفيذية والمجلس الحاكم؛ وتنظيم أنشطة محددة في البلدان المعنية، بما في ذلك برامج بناء القدرات؛ ومراجعة أساليب صندوق التضامن البرلماني لجعله أكثر مرونة وفعالية في تعزيز العضوية العالمية.

وناقشت اللجنة التنفيذية باستفاضة الوضع في فنزويلا على مدار جلساتها السبع. في 9 نيسان/ أبريل، وافقت اللجنة التنفيذية على تأجيل قرارها بشأن عضوية فنزويلا في الاتحاد البرلماني الدولي إلى أن يتم القيام ببعثة إلى البلد ويقدم الوفد تقريراً عن النتائج التي توصل إليها. في 19 نيسان/ أبريل، وافقت اللجنة التنفيذية على مسودة الاختصاصات لمثل هذه البعثة المقرر إجراؤها في أيار/ مايو.

ووافقت اللجنة التنفيذية لاحقاً على إبلاغ المجلس الحاكم بأنه لم يكن من الممكن تنفيذ البعثة قبل الجمعية العامة الـ 142 كما كان مقرراً في البداية، حيث كانت هناك حاجة تدعو إلى التحضير بعناية شديدة، بما في ذلك من حيث تحديد تشكيل الوفد وتحديد الخبراء في الانتخابات للانضمام إلى البعثة (كانت المناقشات جارية في هذا الصدد مع مؤسسة كوفي عنان). في غضون ذلك، لن يحضر أي وفد من فنزويلا الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي. كان من المتوقع أن يتلقى المجلس الحاكم تقرير بعثة الاتحاد البرلماني الدولي إلى فنزويلا في دورته الـ 208 في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021.

وناقشت اللجنة التنفيذية الوضع في ميانمار وقررت عدم التوصية بتعليق عضوية ميانمار في الاتحاد البرلماني الدولي، لأن هذا سيعني في جوهره الاعتراف بالانقلاب العسكري في كانون الثاني/ يناير 2021. ستتم دعوة اللجنة التي تمثل جمعية اتحاد ميانمار (CRPH)، التي تضمنت برلمانيين منتخبين بحرية إلى حضور الجمعية العامة الـ 142 بصفة مراقب.

واستمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين حول مختلف القضايا قيد النظر في تركيا، وكذلك استجابة الوفد التركي إلى الاتحاد البرلماني الدولي. اعتمدت اللجنة التنفيذية عدداً من إجراءات المتابعة، وتحديداً الاستمرار في مراقبة الوضع في تركيا عن كثب، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين لمواصلة جهودها فيما يتعلق بالقضايا قيد النظر، وقيام البرلمانات الأعضاء بإثارة قضايا حقوق الإنسان في ارتباطاتهم الثنائية أو من خلال منصات أخرى مناسبة.

ودرست اللجنة التنفيذية الوضع في الجمهورية اليمنية ووافقت على الاعتراف بمجلس النواب في سيئون كممثل شرعي للجمهورية اليمنية لدى الاتحاد البرلماني الدولي. كما اتفقت اللجنة التنفيذية على عدة إجراءات متابعة، وتحديداً تشجيع المشاركة التعددية للجمهورية اليمنية في الاتحاد البرلماني الدولي على أساس الانتخابات البرلمانية للعام 2003، لبذل الجهود لتسهيل حل النزاع اليمني من خلال العمل البرلماني، لإثارة الوضع في الجمهورية اليمنية وقضايا حقوق الإنسان في الارتباطات الثنائية أو من خلال المنصات المناسبة الأخرى، ولتشجيع دعم الجهود الإنسانية في البلاد.

كما نظرت اللجنة التنفيذية في حالة بعض البرلمانات الأخرى التي لم تكن تعمل (هايتي وجمهورية السودان)، والتي كانت تعاني من أزمة سياسية كبيرة (تشاد ودولة ليبيا ومالي) أو التي كانت تمر بأزمات

سياسية أخرى (بوليفيا، بوروندي، كمبوديا، غينيا- بيساو وقيرغيزستان ودولة فلسطين وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية وتايلند). ووافقت اللجنة التنفيذية على أن الأوضاع في بوروندي وتايلند قد تحسنت إلى الحد الذي يمكّن الآن من شطبها من قائمة البرلمانات التي تتم مراقبتها عن كثب.

3. المسائل المالية

استمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير السيدة ك. ويدغرين، رئيسة اللجنة الفرعية للتمويل، التي أوصت بالبيانات المالية للعام 2020 وتقرير التدقيق الخارجي للجنة التنفيذية للموافقة عليها.

واجتمعت اللجنة الفرعية للتمويل في 18 أيار/ مايو 2021 لإعداد وتسهيل دراسة اللجنة التنفيذية للمسائل المالية والمتعلقة بالموازنة. وقد فحصت بعناية جميع الوثائق المالية بما في ذلك النتائج المالية وتقرير المدقق الخارجي والوضع المالي الحالي وتحديث التمويل الطوعي. وكان من دواعي سرورها أن تلاحظ من الرأي الإيجابي للتدقيق والتقرير المقدم من المدقق الخارجي الجديد (المراقب المالي والمدقق العام للهند) بأن الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي سليم، وأن ضوابطه الداخلية قوية وأن حسابات الاتحاد البرلماني الدولي كانت مرة أخرى متوافقة وبشكل كامل مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد ارتفع صافي الأصول بمقدار 1.7 مليون فرنك سويسري، مع تفسير الفائض التشغيلي بتأثير جائحة كوفيد- 19 على تكاليف السفر والاجتماعات والتشغيل بعد إلغاء أو تأجيل اجتماعات معينة خلال العام. واختتم أداء الاستثمار بشكل إيجابي وبلغ صندوق رأس المال العامل 96 بالمئة من مستواه المستهدف. ولفت رئيس اللجنة الفرعية الانتباه إلى حقيقة أن متأخرات الاشتراكات المقررة على الأعضاء كانت أعلى مما كانت عليه في السنوات السابقة، وطلب من المجموعات الجيوسياسية لفت انتباه الأعضاء إلى مسؤوليتهم عن سداد مستحقاتهم.

وقد لاحظت اللجنة الفرعية الاتجاهات الإيجابية في تعبئة المساهمات الطوعية. وهي تتطلع إلى تحضيراتها لموازنة العام 2022 بمجرد أن تحدد اللجنة التنفيذية ركائز الاستراتيجية الجديدة.

وشكرت اللجنة التنفيذية اللجنة الفرعية والأمانة على العمل المنجز وأوصت بأن يوافق المجلس الحاكم على الإدارة المالية للاتحاد البرلماني الدولي والنتائج المالية للعام 2020.

4. المسائل المتعلقة بالأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي

تم إبلاغ اللجنة التنفيذية عن تنقلات الموظفين وترقياتهم.

****

2 – منتدى النساء البرلمانيات:

عُقدت الدورة الـــ 31 لمنتدى النساء البرلمانيات بشكل افتراضي يومي 10 و12 أيار/ مايو 2021. وجمعت 78 مشـاركاً، من بينهم 57 مندوباً من 34 دولة. ومن بين البرلمانيين الذين حضـروا المنتدى كان هناك 53 امرأة و4 رجال.

وترأست رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، السيدة س. كيهيكا (كينيا)، الدورة الـ 31 للمنتدى. افتتح رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السيد د. باتشيكو، الدورة ورحب بالمشاركين.

ومن خلال المسـاهمة في المناقشـة العامة للجمعية حول الموضـوع العام *التغلب على الوباء اليوم وبناء غد أفضـل: دور البرلمانات*، تشـارك المشـاركون في مناقشـة تفاعلية حول الأبعاد الجندرية لجائحة كوفيد- 19 والتعافي المراعي للمنظور الجندري بعد كوفيد- 19. دعا المشـاركون إلى المشـاركة المتسـاوية للمرأة في صـنع القرار وحثوا البرلمانات على إعطاء الأولوية للإجراءات البرلمانية التي: تشـمل النسـاء- من الفئات المهمشـة أيضـاً- في تصـميم وتنفيذ سـياسـات الإغاثة والإنعاش الاقتصـادية؛ وتهدف إلى اعتماد تدابير لإعادة إدماج المرأة في سـوق العمل ومعالجة فجوة الأجور بين الرجال والنسـاء؛ وتضـمن الوصـول إلى رعاية الأطفال بأسـعار معقولة؛ وتعزز الاسـتثمار طويل الأجل في أنظمة الحماية الاجتماعية لجميع النسـاء، بما في ذلك النسـاء في القطاع غير الرسمي؛ وتضـمن منع العنف ضـد النسـاء والفتيات وتوفير الخدمات الأساسية لحماية الناجين ودعمهم.

كما بحث المنتدى مشـروعي القرارين المدرجين على جدول أعمال الجمعية العامة الـــ 142 وإدراج منظور جندري في كل منهما. قدمت السـيدة ك. روث (ألمانيا)، المقررة المشـاركة لمشـروع القرار الذي نظرت فيه اللجنة الدائمة للسـلم والأمن الدوليين، لمحة موجزة عن مشـروع القرار *الاسـتراتيجيات البرلمانية لتعزيز السـلم والأمن إزاء التهديدات والصـراعات الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها*. وأوضحت السيدة كيهيكا، نيابة عن المكتب، كيف تم دمج منظور جندري في القرار.

وأطلعت السـيدة س. دينيكا (رومانيا)، المقرر المشـارك لمشـروع القرار المعنون *تعميم الرقمنة والاقتصـاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة، ولا سـيما الاسـتهلاك والإنتاج المسـؤولان*، الذي نظرت فيه اللجنة الدائمة للتنمية المسـتدامة، المشـاركين على القرار. نيابة عن المكتب، قدمت سـعادة الأسـتاذة هدى بنت عبد الرحمن الحليسـي (المملكة العربية السـعودية) لمحة عامة عن كيفية تعميم مراعاة المنظور الجندري في القرار. عرضت السيدة ج. أودول (كينيا)، المقررة المشاركة للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسـان، موضـوع قرار اللجنة المقبل المعنون *التشـريع في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاسـتغلال*

الجنسي للأطفال عبر الإنترنت للنظر فيه في الجمعية العامة الـ 143. وعقب مناقشة حول هذا الموضوع، اقترح المنتدى تبادل الاعتبارات الجندرية الأولية مع المقررين المشاركين لمشروع القرار القادم.

وعقد المنتدى حلقة نقاش بعنوان *جيل المساواة في البرلمانات ومن خلالها*. وركزت المناقشة على دور البرلمانات في تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، مع التركيز على تمكين الشباب والفتيات المراهقات وقيادتهم. افتتح الحوار بعروض قدمتها السيدة ل. بانيرجي (المنسقة التنفيذية لمنتدى جيل المساواة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والسيدة هـ. فاسكونسيلوس (المكسيك)، والسيدة ك. لوبيز كاسترو (المكسيك)، وخيسافي (موريشيوس)، من دعاة تمكين الشباب. تناول المشاركون دور الاتحاد البرلماني الدولي كقائد مشارك لتحالف العمل التابع لجيل المساواة بشأن الحركات والقيادة النسوية، وكيف يمكن للبرلمانات تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في السياسة وضمان وجود مجموعات متنوعة من القيادات الشابة في جميع مجالات صنع القرار. كما تمت مناقشة استراتيجيات لإلغاء القوانين التمييزية والدفع باتجاه تشريعات جديدة تضمن حقوق المرأة والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، فضلاً عن تحقيق الموازنة المراعية للمنظور الجندري والقضاء على العنف القائم على الجندر في كل من السياسة والحياة المنزلية.

وانتخب المنتدى ممثلين لملء نصف مقاعد الممثلين الإقليميين والشواغر الأخرى في مكتب النساء البرلمانيات. ونظراً لعدم إجراء الانتخابات في العام 2020 بسبب الجائحة، قرر المنتدى تمديد فترة الممثلين الإقليميين الذين كان من المقرر أن تنتهي ولايتهم في العام 2022 بما يتماشى مع قواعد المنتدى.

وبناءً على اقتراح المكتب، انتخب المنتدى أيضاً السيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا) لشغل منصب الرئيس، وسعادة السيدة هالة رمزي فايز (دولة البحرين) لمنصب النائب الأول لرئيس مكتب البرلمانيات. وظل منصب النائب الثاني للرئيس شاغراً وسيتم ملؤه عندما يجتمع المكتب والمنتدى مرة أخرى في الجمعية العامة الـ 143.

******

3 – منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي:

انعقد منتدى البرلمانيين الشـــباب يومي 13 و17 أيار/ مايو 2021. وترأس المنتدى رئيس المنتدى السيد م. بوفا (سورينام). وجمعت 46 مشاركاً، بما في ذلك 40 مندوباً من 24 دولة. وشارك في المنتدى 20 امرأة و20 رجلاً.

وبمناسبة بداية فصل جديد في النهوض بمشاركة الشباب وتنفيذ قرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2010 *مشـــاركة الشـــباب في العملية الديمقراطية*، أطلق المنتدى تقرير الاتحاد البرلماني الدولي الرابع بعنوان *مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية* وحملة الاتحاد البرلماني الدولي */قل نعم للشباب في البرلمان!*

وشدد المشاركون على أن الشباب هم جزء أساسي من أي ديمقراطية وأن من حقهم إشراكهم في صنع القرار السياسي. وأشادوا بالدور الذي يؤديه الشباب في دعم كبار السن والفئات الضعيفة الأخرى ومواجهة المعلومات المضـــللة خلال جائحة كوفيد -19 بالإضـــافة إلى تعزيز الديمقراطية والعمل المناخي ومكافحة العنصرية والإقصاء. ونظروا في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي السابع للبرلمانيين الشباب، الذي عقد في 28 و29 نيسان/ أبريل 2021، ووافقوا على أن تكون كمساهمة من منظور الشباب في الجمعية العامة الـــ 142 للاتحاد البرلماني الدولي. وعلاوة على ذلك، فقد شددوا على أهمية زيادة الاستثمارات في القطاعات التي أثرت على تمكين الشباب واحتشدوا وراء المشاركة المركزية للشباب والشابات في القرارات أثناء الجائحة وفي أعقابها.

ووافق المنتدى على ترشيحات المجموعات الجيوسياسية لعضوية مجلس منتدى البرلمانيين الشباب للفترة 2021-2023 وانتخاب المجلس الجديد لسعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية) رئيساً جديداً لمجلس منتدى البرلمانيين الشباب.

واستعداداً للجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي، عيّن المنتدى السيد ي. ليخت (ألمانيا) لإعداد تقرير مراجعة للشباب، بهدف الإسهام بمنظور شبابي في مشروع القرار الذي ستنظر فيه اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان بعنوان *التشريع في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت*.

وانعقد مجلس منتدى البرلمانيين الشـــباب في 10 آذار/ مارس و6 أيار/ مايو و14 أيار/ مايو 2021، ونظر في وسائل إبقاء أعضاء المجلس المنتهية ولايتهم مشاركين في عمله ووافق على اقتراح مراجعة تعريف "البرلماني الشاب" من خلال تخفيض الحد الأدنى للسن المطبق حالياً.

******

4- اجتماع الهيئات واللجان الخاصة الأخرى:

انعقدت في إطار الجمعية العامة الـ 142 أيضاً اجتماعات الهيئات واللجان الخاصة التالية:

1. **لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين:**

عقدت اللجنة دورتها الـ165 بشكل افتراضي في 6 و 7 و 10 و 11 أيار/ مايو لأربع جلسات مدة كل منها ثلاث ساعات. وواصلت اللجنة تبادل وجهات النظر خطياً حتى 21 أيار/ مايو، وهو اليوم الذي اعتمدت فيه قراراتها.

وشارك كل من السيد ن. باكو- أريفاري (بنين)، الرئيس، السيدة أ. رينوسو (المكسيك)، نائب الرئيس، معالي السيد علي عبد الله العرادي (دولة البحرين) والسيدة ل. دومون (فرنسا) والسيد أ. كاروني (سويسرا) في الدورة الـ 165 للجنة.

وبحثت اللجنة، في دورتها، حالة 170 برلمانياً (158 رجلاً و12 امرأة) في 13 بلداً، تتعلق 4 منها بشكاوى جديدة تخص 22 برلمانياً. كما عقدت اللجنة خمس جلسات استماع مع السلطات وأصحاب الشكاوى والأطراف المعنية الأخرى.

وقدمت اللجنة قرارات إلى المجلس الحاكم لاعتمادها بشأن 152 برلمانياً من البلدان التالية: جمهورية مصر العربية ودولة ليبيا وميانمار والفلبين وتركيا والجمهورية اليمنية وزيمبابوي.

******

2. لجنة شؤون الشرق الأوسط

عقدت اللجنة جلستين افتراضيتين، في 14 نيسان/ أبريل و10 أيار/ مايو 2021. حضر رئيس اللجنة، السيدة س. عطا اللهجان (كندا)، وسعادة السيدة فوزية بن باديس (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، والسيد هـ. جوليان لافيير (فرنسا)، وسعادة السيد عزام الأحمد (دولة فلسطين) والسيدة هـ. مارتينز (البرتغال) والسيد ل. ويرلي (سويسرا) حضروا كلا الجلستين. وحضر السيد علي أحمد جامع (جمهورية الصومال الفيدرالية) جلسة 14 نيسان/ أبريل. وحضرت سعادة السيدة اقبال ماذي (جمهورية العراق) والسيد أ. ديختر (إسرائيل) جلسة 10 أيار/ مايو. كما حضر الجلسات السيد مارتن تشونغونغ (الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي)، والسيد مختار عمر (كبير المستشارين للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي)، والسيدة ج. فانيان (مستشارة السلم والأمن في الاتحاد البرلماني الدولي)، والسيدة م. هيرميس (فريق الاتحاد البرلماني الدولي للسلم والأمن ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف).

وبحث أعضاء اللجنة الوضع في المنطقة، مع التركيز على التطورات في دولة ليبيا ودولة فلسطين والجمهورية اليمنية، وكذلك على اتفاقيات السلام والتطبيع في المنطقة. وقدمت أمانة الاتحاد البرلماني الدولي لمحة عامة عن الرسائل التي تلقتها بشأن الوضع في المنطقة وكيف استجاب الاتحاد البرلماني الدولي لها.

ولاحظت اللجنة أن الوضع الإنساني في الجمهورية اليمنية مزرياً وأعربت عن دعمها لحل سياسي برعاية الأمم المتحدة. وشددت اللجنة على أن الاتحاد البرلماني الدولي يجب أن يعطي الأولوية لتعزيز الوصول إلى المساعدة الإنسانية في الجمهورية اليمنية، معربة عن قلقها بشأن انعدام الأمن الغذائي على وجه الخصوص. وأدانت اللجنة استمرار بيع العديد من الدول للأسلحة إلى أطراف النزاع. وفيما يتعلق بتمثيل اليمن في الاتحاد البرلماني الدولي، أوصت اللجنة أن تنظر الهيئات الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي في الاعتراف بمجلس النواب في سيئون برئاسة سعادة السيد سلطان البركاني. وشددت على الحاجة إلى الشمول وإشراك جميع البرلمانيين المنتخبين في العام 2003، في العمليات البرلمانية في البلاد. ووافقت اللجنة على تقديم بيان بشأن الوضع في اليمن لإقراره من قبل المجلس الحاكم.

ورحبت اللجنة بالاتفاقات السياسية الأخيرة في دولة ليبيا، وشجعت على تنفيذ تلك الاتفاقيات وإجراء الانتخابات المعلنة في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2021، وأدانت التدخل الأجنبي في النزاع ودعت إلى إبعاد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وشجعت اللجنة جميع المعنيين على العمل معاً والتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن سبل المضي قدماً. كما أعربت عن قلقها بشأن السيدة سهام سرقيوة، النائب

التي اختطفت من منزلها في تموز/ يوليو 2019، وشجعت الأطراف المعنية على تسليط الضوء على هذه القضية.

وشجعت اللجنة مجلس النواب في طبرق على مواصلة التعامل مع الاتحاد البرلماني الدولي.

ورحبت اللجنة باتفاقات السلام والتطبيع التي وقعتها إسرائيل مع دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين وجمهورية السودان والمملكة المغربية، مع ملاحظة أنه من المهم أن يكون السلام شاملاً وأن مصير دولة فلسطين لا ينبغي تجاهله وفي الوقت الذي يجري فيه إصلاح الأسوار مع بلدان أخرى في المنطقة. وشجعت اللجنة الأطراف المعنية على العمل من أجل تحقيق سلام شامل ودائم، ورحبت بالرغبة التي أعرب عنها أعضاء اللجنة من أجل السلام في المنطقة.

وفي 14 نيسان/ أبريل، استمعت اللجنة إلى آخر المستجدات بشأن الانتخابات البرلمانية في دولة فلسطين والتي كان من المقرر إجراؤها في 22 أيار/ مايو 2021. ورحبت بالانتخابات، على أمل أن تجري بسلاسة وبما يتماشى مع المعايير الانتخابية الحرة والعادلة. وكانت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية قد دعت الاتحاد البرلماني الدولي لمراقبة الانتخابات. ووافقت اللجنة على أنه ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يدعو البرلمانات الأعضاء فيه إلى القيام بذلك بصفتهم الفردية. وهكذا كتب الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي إلى جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي لإبلاغهم بالانتخابات وتشجيعهم على مراقبة الانتخابات بصفتهم الفردية.

وفي 10 أيار/ مايو، لاحظت اللجنة بأن الانتخابات قد تم تأجيلها وأكدت أن الانتخابات ضرورية للتمثيل الشرعي لشعب دولة فلسطين. وجددت أملها في أن تجري الانتخابات في ظل ظروف حرة ونزيهة. ووافقت اللجنة على أن لدولة فلسطين الحق في إقامة دولة كاملة ضمن الأراضي التي وافقت عليها القرارات الدولية. كما أعربت عن قلقها العميق إزاء التصعيد المقلق الأخير للعنف والتوتر في القدس الشرقية، ووافقت على إصدار بيان بشأن تلك التطورات الأخيرة. واعترض أعضاء اللجنة الإسرائيلية والفلسطينية على العنف. وشددت اللجنة على ضرورة ضبط النفس والحوار.

******

3. لجنة تعزيز قانون احترام القانون الدولي الإنساني

اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني (اللجنة) في 16 نيسان/ أبريل 2021. وترأست الاجتماع رئيسة اللجنة، السيدة أ. فاداي (المجر).

وتابعت اللجنة المناقشات التي عُقدت في جلستها السابقة في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 بشأن تأثير جائحة كوفيد -19 على اللاجئين وعديمي الجنسية والأشخاص الفارين من النزاع. واستمعت إلى آخر المستجدات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC). لقد تحولت الجائحة إلى جائحة من الجوع، وتسبب في زيادة عدد حالات الزواج القسري، وزيادة تاريخية في معدلات التسرب من المدارس داخل مجتمعات اللاجئين، وزيادة وصم اللاجئين. وشهد العام 2020 أيضاً أقل عدد من إعادة توطين اللاجئين. ظلت مسألة الوصول إلى الاختبار والتحصين من الأولويات في العام 2021. علاوة على ذلك، يجب أن تولي تدابير التخفيف من تأثير الجائحة اهتماماً خاصاً بالأشخاص عديمي الجنسية. وشمل ذلك منحهم حق الوصول الكامل إلى الخدمات الصحية، مثل اختبار كوفيد- 19 وعلاجه، من دون المطالبة بإثبات الوضع القانوني أو الهوية، والوصول إلى الخدمات من دون خوف وخطر التعرض للاعتقال أو الاحتجاز. وأخيراً، لتجنب المزيد من حالات انعدام الجنسية، يجب الحفاظ على تسجيل المواليد كخدمة "أساسية".

وتنطبق الظروف الصعبة أيضاً على الأشخاص الفارين من النزاع أو الذين يعيشون في حالات الصراع. وظل الوصول إلى الخدمات، بما في ذلك الخدمات الصحية، صعباً، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير الحكومية، والتي سيكون عليها أيضاً تسهيل الوصول إلى الخدمات الصحية. وقررت اللجنة مواصلة رصد الحالة وستدعم البرلمانات في مراعاة الاعتبارات المذكورة في عملها اليومي وجهودها لإعادة بناء المجتمعات بعد الجائحة.

واطلعت اللجنة على التطورات الأخيرة في مكافحة انعدام الجنسية. وأشارت إلى أن عدة بلدان نقحت أطرها القانونية لمعالجة التمييز في قوانين الجنسية. ووافقت اللجنة على مواصلة جهود إذكاء الوعي وشجعت ممثليها الإقليميين على فتح نقاش داخل مجموعاتهم الجيوسياسية والاضطلاع بدور قيادي في استضافة ندوات عبر الإنترنت (بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) حول هذه القضية.

ولاحظت اللجنة، علاوة على ذلك، أن العام 2021 كان عاماً أساسياً لأنه يصادف الذكرى السنوية الستين لاتفاقية العام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية. واعتمدت اللجنة بياناً بهذا المعنى

كما تمت مناقشة متابعة الميثاق العالمي بشأن اللاجئين (GCR) والمنتدى العالمي للاجئين (GRF). وتمت دعوة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لمتابعة الالتزامات التي تعهدت بها بلدانهم، وقررت اللجنة إجراء دراسة استقصائية لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لتحديد الممارسات البرلمانية الجيدة في متابعة تعهدات المنتدى العالمي للاجئين.

وفيما يتعلق بتنفيذ القانون الدولي الإنساني، وافقت اللجنة على تركيز الجهود في العامين 2021 و2022 على التصديق على البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف وتنفيذها في ضوء الاحتفال بالذكرى السنوية الـ45 لاتفاقيات جنيف في العام 2022. وسيستلزم ذلك تنظيم حملة حشد وتوعية بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وفيما يتعلق بالمبادرات الفورية، وافقت اللجنة على تنظيم حلقة نقاش بشأن اتفاقية أوتاوا حول الألغام المضادة للأفراد، وكذلك مناقشة الآثار الإنسانية للنزاعات.

وأعاد أعضاء اللجنة انتخاب السيدة أ. فاداي (المجر) كرئيسة لها لفترة أخرى تنتهي في آذار/ مارس 2022. وقد تم انتخاب السيدة فاداي رئيسة في آذار/ مارس 2019. في ضوء الظروف الاستثنائية المرتبطة بالجائحة واستحالة الاجتماع خلال العام الماضي، وافق أعضاء اللجنة على اعتبار الفترة 2019-2021 بمثابة الولاية الأولى للرئيس. كما لاحظت اللجنة عدم مشاركة الممثل الإقليمي من المكسيك في اجتماعاتها لأكثر من ثلاث مرات على التوالي. ووافقت على عدم تعليق عضويتها على الفور، على النحو الذي تسمح به القواعد، في انتظار ردود الفعل من العضو المعني، بشأن التحديات التي تواجهها فيما يتعلق بالمشاركة.

******

4. الفريق الاستشاري المعني بالصحة:

اجتمع الفريق الاستشاري المعني بالصحة التابع للاتحاد البرلماني الدولي في 28 نيسان/ أبريل بحضور 8 أعضاء من أصل 11 عضواً. كما حضر المؤتمر شركاء تقنيون من منظمة الصحة العالمية (WHO)، وشراكة صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH)، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وناقش الفريق الاستشاري، باعتباره جهة تنسيق للمساءلة البرلمانية، تنفيذ قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التغطية الصحية الشاملة (UHC). واتفق الفريق على أهمية التغطية الصحية الشاملة في سياق جائحة كوفيد- 19 وأشاد بالجهود التي تبذلها أمانة الاتحاد البرلماني الدولي لإبراز هذه القضية الصحية الرئيسة. هناك حاجة إلى مزيد من البيانات حول تأثير الجائحة على الموازنات الصحية وحماية الحق في الصحة في التشريع والممارسة. كما يجب أيضاً مراعاة المحددات الاجتماعية للصحة للاستثمار في الوقاية الصحية. ومن شأن مناقشة الفريق أن تفيد تقرير العام 2021 بشأن تنفيذ القرار.

وفي إشارة إلى اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز المقرر عقده في الفترة من 8 إلى 10 حزيران/ يونيو 2021، أكد الفريق الاستشاري من جديد على أهمية إبقاء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز على رأس جداول الأعمال السياسية. وكمساهمة برلمانية في الاجتماع الرفيع المستوى، اعتمد الفريق بياناً يدعو البرلمانات إلى استخدام سلطاتها لضمان الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والوصول إلى الخدمات الصحية من دون تمييز. وقدم البيان إلى المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي وسيحال إلى الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

ولاحظ الفريق الاستشاري أن الأنشطة الصحية للاتحاد البرلماني الدولي، واصلت تعزيز وتسهيل العمل البرلماني بشأن الأمن الصحي العالمي، والتغطية الصحية الشاملة، وصحة النساء والأطفال والمراهقين خلال جائحة كوفيد- 19. كما كان أعضاء الفريق نشطين أيضاً في برلماناتهم في الاستجابة لكوفيد- 19 وفي ضمان عدم تهميش الأولويات الصحية الأخرى.

ووافق الفريق الاستشاري بالإجماع على تمديد الولاية لفترة سنة واحدة لرئيسه، السيدة ج. كاتوتا مويلوا (زامبيا)، ونائب الرئيس، السيد ج. إيشانيز (إسبانيا).

******

5.الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف:

عقد الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف الجلسات الثلاث التالية: (شخصية) الجلسة الخامسة (شخصية) في 16 و17 كانون الثاني/ يناير 2020، والجلسة السادسة (افتراضية) في 16 حزيران/ يونيو 2020، والجلسة السابعة (افتراضية) في 17 أيار/ مايو 2021. حضر الجلسات الثلاث رئيس الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف السيد ر. لوباتكا (النمسا)، ونائب الرئيس، السيدة ج. أودول (كينيا)، والسيد تشين فولي (الصين)، والسيدة أ. فاداي (المجر)، والسيد ج. ميغليوري (إيطاليا)، والسيدة س. مري (الباكستان). حضر الجلسة الخامسة السيد صديق شهاب (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، والسيدة أ. كارابتيان (أرمينيا)، ومعالي الدكتور علي عبد العال (جمهورية مصر العربية)، والسيد ج. ف. ميرينو (السلفادور)، والسيدة أ. حسين (ماليزيا)، والسيدة آي. باسادا (أوروغواي)، حضروا الجلسة الخامسة. وحضر السيد ر. ديل بيتشيا (فرنسا) الجلستين الخامسة والسادسة ومثله السيد ل. فانس في الجلسة السابعة. وحضر السيد و. تيني (النيجر) الجلستين الخامسة والسادسة. حضر الجلسة السادسة سعادة المستشار محمود فوزي، ممثلاً معالي الدكتور علي عبد العال (جمهورية مصر العربية). وحضر الجلسة السابعة السيد سواريز دياز (جمهورية الدومينيكان).

وشدد أعضاء الفريق الرفيع المستوى على أهمية معالجة الوضع في منطقة الساحل، فضلاً عن أهمية دعم ضحايا الإرهاب. واستعرض الأعضاء عمل أمانة الاتحاد البرلماني الدولي بما في ذلك: التقدم المحرز في تطوير المنتجات التي سيتم إطلاقها، والأنشطة المتعلقة بضحايا الإرهاب، وحماية الإنترنت، والتعاون مع البرلمانات الإقليمية.

وشدد الأعضاء على أهمية إذكاء الوعي بالوضع في منطقة الساحل على الصعيدين الوطني والدولي. وقرروا عقد اجتماع برلماني لدول الساحل الخمس وشركائهم الدوليين ووافقوا على اقتراح توفير بناء القدرات لتلك المنطقة. تم الاتفاق على توصية الهيئات الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي بأن يتبنى الاتحاد البرلماني الدولي قراراً يوصي بأن تطلب البرلمانات من الفروع التنفيذية لحكوماتها الضغط على الأمم المتحدة لزيادة دعمها المالي لقوة الساحل المشتركة للدول الخمسة. كما أوصى الأعضاء المجالس الحاكم الاتحاد البرلماني الدولي بتضمين إعلان المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات (5WCSP) فقرة تدعو الأمم المتحدة إلى جعل مكافحة الإرهاب أولوية عليا، ولا سيما في منطقة الساحل، والتأكيد على الحاجة للدفاع عن ضحايا الإرهاب. كما راجع الأعضاء العمل المنجز في إطار البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، بشأن الأحكام التشريعية

النموذجية لضحايا الإرهاب. كما أُبلغ الأعضاء بالمشاورات التي أجرتها أمانة الاتحاد البرلماني الدولي مع البرلمان العربي بشأن إجراء أنشطة مع دول الساحل الخمس لتعزيز العلاقات بشأن القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

وراجع الأعضاء ثلاثة مشاريع قدمتها أمانة الاتحاد البرلماني الدولي والتي كانت قيد التنفيذ: الشبكة البرلمانية العالمية، والخريطة التفاعلية، والتطبيق المحمول للبرلمانيين. واتفق أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على أن استخدام مثل هذه الأدوات له جوانب إيجابية، مثل الوصول إلى الوثائق المشتركة. تم تطوير المنتجات بتمويل من المؤتمر الشعبي الوطني للصين. كما تم تصور التعاون مع مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي لإنتاج الأدوات المذكورة أعلاه باللغة الإسبانية، ومع البرلمان العربي لإنتاج الأدوات باللغة العربية، لضمان مزيد من الأمان القوي لتطبيق الهاتف المحمول والخريطة التفاعلية، ولتوفير ميزات الدردشة ومؤتمر الفيديو للمستخدمين.

واتفق أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على أهمية عقد القمة البرلمانية العالمية الأولى بشأن مكافحة الإرهاب مباشرة بعد المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات. وقد تمت الموافقة على القمة من قبل الهيئات الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي في سياق برنامج عمل الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وصادقت عليه اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات. أبلغت أمانة الاتحاد البرلماني الدولي الأعضاء أنه خلال القمة ستطلق الأمانة العامة الأدوات المذكورة أعلاه- الأحكام التشريعية النموذجية لضحايا الإرهاب، وتطبيقات الهاتف المحمول، والشبكة البرلمانية العالمية، والخريطة التفاعلية.

وأكد أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف من جديد الاختصاصات التأسيسية للمجموعة، التي أقرها المجلس الحاكم، كنقطة اتصال برلمانية عالمية للأنشطة البرلمانية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وشدد الأعضاء على أن هناك حاجة إلى تنسيق أفضل بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT) لأن البرلمانيين يفتقرون إلى الوضوح بشأن ولاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. أبلغت أمانة الاتحاد البرلماني الدولي عن المشاورات التي كانت تجريها مع البرلمان العربي بشأن اتفاقية تعاون أوسع تشمل مجالات أخرى للتعاون، بالإضافة إلى أنشطة في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

وأُبلغ الأعضاء بأن البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، الذي تم إطلاقه قبل عامين ونصف، سينتهي في حزيران/ يونيو 2021.

أبلغت أمانة الاتحاد البرلماني الدولي الأعضـاء أن الاتحاد البرلماني الدولي لم يتلق أي دعم مالي مباشـر من الأمم المتحدة لأي من أنشـطته. ومع ذلك، سـيسـتمر التعاون التقني بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي عند الضرورة، وسيكفل استمرار أنشطة مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

******

خامساً – ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد

تم ملء المراكز الشاغرة في مختلف اللجان وهيئات الاتحاد البرلماني الدولي، وفيما يلي نتائج الانتخابات والتعيينات:

1. اللجنة التنفيذية

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي للجنة التنفيذية:

المجموعة العربية

- معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)

2. نواب رئيس اللجنة التنفيذية

تم تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية التالية أسماؤهم نواباً لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي:

- السيد د. ماكجوينتي (كندا)
- السيدة أ. د. ميرغان كانوتي (السنغال)
- معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)
- السيدة ب. أرغيمون (الأوروغواي)
- السيد أ. سعيدوف (أوزبكستان)

وسيتم انتخاب نائب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الذي يمثل مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك نائب رئيس اللجنة التنفيذية، في الجلسة القادمة للجنة التنفيذية.

3. اللجنة الفرعية للتمويل

- تم انتخاب معالي الدكتور علي راشـــد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة) عضـــواً في اللجنة الفرعية للتمويل ممثلاً للمجموعة العربية. تم تجديد ولاية السيدة أ. د. ميرغان كانوتي (السنغال) لمدة عامين آخرين حتى نهاية فترة عضويتها في اللجنة التنفيذية.

4. مكتب النساء البرلمانيات

انتخب منتدى النساء البرلمانيات السيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا) رئيسة له وسعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين) نائب أول للرئيسة لفترة تنتهي في نيسان/ أبريل 2023. ولا يزال منصب النائب الثاني للرئيس شاغراً.

ويتألف التشكيل الجديد لمكتب النساء البرلمانيات، الذي يضم الأعضاء الجدد الذين رشحتهم المجموعات الجيوسياسية لفترة تنتهي في نيسان/ أبريل 2025، من الأعضاء التاليين:

المجموعة الإفريقية

- السيدة س. و. كيهيكا (كينيا) – نيسان/ أبريل 2023
- السيدة و. سانوغو (مالي) [*ملء منصب شاغر تنتهي مدته في نيسان/ أبريل 2023*]
- السيدة م. بابا موسى سومانو (بنين) – نيسان/ أبريل 2025
- السيدة ن. بوجيلا (إيسواتيني) – نيسان/ أبريل 2025

المجموعة العربية

- سعادة السيدة ميساء محمد صالح (الجمهورية العربية السورية) [*ملء منصب شاغر تنتهي مدته في نيسان/ أبريل 2023*]
- سعادة السيدة ميرة سلطان ناصر محمد السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة) [*ملء منصب شاغر تنتهي مدته في نيسان/ أبريل 2023*]
- سعادة السيدة هالة رمزى فايز (مملكة البحرين) – نيسان/ أبريل 2025
- سعادة السيدة الدكتورة نصيف أيوب (جمهورية مصر العربية) – نيسان/ أبريل 2025

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيدة ب. مادام (الهند) – نيسان/ أبريل 2023
- *شاغر*
- السيدة ب. كومارودين (إندونيسيا) – نيسان/ أبريل 2025
- السيدة ي. آزاد (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) – نيسان/ أبريل 2025

مجموعة أوراسيا

- السيدة ز. جريسياني (جمهورية مولدوفا) – نيسان/ أبريل 2023
- السيدة ي. فاتوريجينا (روسيا الاتحادية) – نيسان/ أبريل 2023

- السيدة م. فاسيليفيتش (بيلاروسيا) – نيسان/ أبريل 2025
- السيدة ي. أفاناسييفا (روسيا الاتحادية) – نيسان/ أبريل 2025

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة ك. ميكس (تشيلي) [*ملء منصب شاغر تنتهي مدته في نيسان/ أبريل 2023*]
- السيدة ف. بيرسود (غويانا) [*ملء منصب شاغر تنتهي مدته في نيسان/ أبريل 2023*]
- السيدة أ. ف. ساجاستي (الأرجنتين) – نيسان/ أبريل 2025
- السيدة و. ب. أندرادي مونوز (الإكوادور) – نيسان/ أبريل 2025

مجموعة الـ 12+

- السيدة ل. وول (نيوزيلندا) [*ملء منصب شاغر تنتهي مدته في نيسان/ أبريل 2023*]
- السيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا) – نيسان/ أبريل 2023
- السيدة ف. ريوتون (فرنسا) – نيسان/ أبريل 2025
- السيدة م. غراندي (إيطاليا) – نيسان/ أبريل 2025

أعضاء اللجنة التنفيذية (*بحكم المنصب، طوال مدة عضويتهم في اللجنة التنفيذية*)

- السيدة ل. فيلمان رييل (سويسرا) – تشرين الأول/ أكتوبر 2021
- السيدة أ.د. ميرجان كانوتيه (السنغال) – نيسان/ أبريل 2023
- السيدة ك. ويدغرين (السويد) – تشرين الأول/ أكتوبر 2023
- السيدة ب. كرايركش (تايلند) – تشرين الأول/ أكتوبر 2023
- السيدة ي. أنياكون (أوغندا) – تشرين الأول/ أكتوبر 2023
- السيدة ب. أرجيمون (الأوروغواي) – تشرين الأول/ أكتوبر 2024

5. مجلس منتدى البرلمانيين الشباب

انتخب المنتدى الأعضـــاء التالية أسماؤهم في مجلس إدارته لمدة عامين تنتهي في نيســـان/ أبريل 2023. تم انتخاب سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية) رئيسة للمجلس.

المجموعة الإفريقية

- السيد ر. ميارينتسوا أندريانتسيتونتا (مدغشقر)
- السيدة ت. جوتون (موريشيوس)

المجموعة العربية

- سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)

- سعادة الدكتور علي عبد الرسول القطان (دولة الكويت)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيدة ر. نيخيل خادسي (الهند)
- السيد إ. سيريواتاناوت (تايلند)
- مجموعة أوراسيا
- السيدة إم. فاسيليفيتش (بيلاروسيا)
- السيد أ. أصلونوف (أوزبكستان)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة س. براون (غويانا)
- السيد ب. ب. كمبر تيدي (الباراغواي)

مجموعة الـ 12+

- السيد يو. ليشتي (ألمانيا)
- السيدة و. رودنكو (أوكرانيا)

6. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التالية أسماؤهم لمدة خمس سنوات تنتهي في نيسان/ أبريل 2026:

- السيد س. كوغولاتي (بلجيكا)
- السيد س. سبينجمان (كندا)
- السيد ب. مبوكو لاكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)
- السيدة ل. كوارتابيل (إيطاليا)
- السيدة ك. أوربانو دي سوسا (البرتغال)
- السيدة ك. أسيان بيريرا (الأوروغواي)

7. لجنة شؤون الشرق الأوسط

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التالية أسماؤهم لمدة أربع سنوات تنتهي في نيسان/ أبريل 2025:

- السيد ج. ميغليوري (إيطاليا)
- السيدة ر. كافاكسي كان (تركيا)

8. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

انتخب المجلس الحاكم **أربعة أعضاء**. قامت المجموعات الجيوسياسية بترشيح الأعضاء التالية أسماؤهم لمدة أربع سنوات تنتهي في نيسان/ أبريل 2025.

المجموعة الإفريقية

- السيد ج. كياري (كينيا)

المجموعة العربية

- سعادة السيد أرشد الصالحي (جمهورية العراق)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيدة د. أونيل (أستراليا)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد ج. أسيسكومار (سورينام)

9- الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرّف العنيف

انتخب المجلس الحاكم **ستة أعضاء، مع بقاء منصب شاغر**. قامت المجموعات الجيوسياسية بترشيح الأعضاء التالية أسماؤهم لمدة أربع سنوات تنتهي في نيسان/ أبريل 2025.

المجموعة الإفريقية

- السيد أ. علي (مالي)
- السيدة هـ. ن. مورانغوا (رواندا)

المجموعة العربية

- معالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل (مملكة البحرين)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد أ. سوانمونجول (تايلند)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد ج. غانديني (الأوروغواي)
- *شاغر*

مجموعة الـ 12+

- السيدة ج. غابانى (سويسرا)

10- الفريق العامل المعني بالعلوم والتكنولوجيا

انتخب المجلس الحاكم 21 **عضواً**. قامت المجموعات الجيوسياسية بترشيح الأعضاء التالية أسماؤهم لمدة أربع سنوات تنتهي في نيسان/ أبريل 2025.

المجموعة الإفريقية

- السيد ف. تشاو (بنين)
- السيدة س. كاسانغا (كينيا)
- السيد ر. ب. و. توفوندراي (مدغشقر)
- السيد أ. رمضاني (موريشيوس)
- السيدة أ. موزانا (رواندا)

المجموعة العربية

- سعادة السيد عبد الله خليف الذوادي (مملكة البحرين)
- سعادة الدكتورة سحر عبد المنعم عطية (جمهورية مصر العربية)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيدة تونغ بي (الصين)
- السيدة هـ. فيجايكومار جافيت (الهند)
- السيد ك. وونغ (ماليزيا)
- السيد ك. وونغترانغان (تايلند)

مجموعة أوراسيا

- السيد ف. بولوغان (جمهورية مولدوفا)
- السيدة ل. جوميروفا (روسيا الاتحادية)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد ف. أوليسكو باريرو (بوليفيا)
- السيدة ر. أ. كامبين برامبيلا (الإكوادور)
- السيد م. بوفا (سورينام)

مجموعة الـ 12+

- السيد م. لاريف (فرنسا)
- السيد د. نوتن (إيرلندا)

- السيدة ب. جيردينك (هولندا)
- السيدة س. دينيكا (رومانيا)
- السيد ت. هارتر (سويسرا)

11. مكاتب اللجان الدائمة

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

انتخبت اللجنة الدائمة **ستة أعضاء**. قامت المجموعات الجيوسياسية بترشيح الأعضاء التالية أسماؤهم لمدة عامين (قابلة للتجديد) تنتهي في نيسان/ أبريل 2023. ولا يزال هناك شاغر لممثل من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

المجموعة الإفريقية

- سعادة السيد أ. خارشي (الجزائر)

المجموعة العربية

- معالي السيد إدريس الأزمي الإدريسي (المملكة المغربية)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد ب. ماهتاب (الهند)
- السيدة أ. ي. باريس (إندونيسيا)
- السيد أ. نادري (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد ج. تايانا (الأرجنتين)
- *شاغر*

المجموعة العربية

- ستحل سعادة الأستاذة سارة محمد فلكناز (دولة الإمارات العربية المتحدة) محل سعادة السيدة علياء الجاسم (دولة الإمارات العربية المتحدة) لإكمال المدة التي تنتهي في نيسان/ أبريل 2022.

مجموعة أوراسيا

- سيحل السيد س. راتشكوف (بيلاروسيا) محل السيد س. رحمانوف (بيلاروسيا) لإكمال الفترة التي ستنتهي في نيسان/ أبريل 2022.

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد ر. م. غارسيا (تشيلي) سيحل محل السيد ج. ك. ماهيا (الأوروغواي).

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

انتخبت اللجنة الدائمة **عشرة أعضاء**. وقد رشحت المجموعات الجيوسياسية الأعضاء التاليين لمدة عامين (قابلة للتجديد) تنتهي في نيسان/ أبريل 2023.

المجموعة الإفريقية

- السيدة ج. نيسولا ليسودا (كينيا)
- السيد ب. جيرفيه أسيرفادن (موريشيوس)
- السيد و. ويليام (سيشيل)

المجموعة العربية

- سعادة الدكتورة عناية عز الدين (الجمهورية اللبنانية)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد ف. د. رام (الهند)

مجموعة أوراسيا

- السيدة م. باراتوفا (أوزبكستان)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد ك. مونوز لوبيز (الإكوادور)
- السيدة س. باراغ (غويانا)

مجموعة الـ 12+

- السيدة م. ماكفيدران (كندا)
- السيد ف. نوتاري (موناكو)

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

انتخبت اللجنة الدائمة **ستة أعضاء جدد** يمثلون المجموعات الجيوسياسية التالية لمدة عامين (قابلة للتجديد) تنتهي في نيسان/ أبريل 2023. إن الشواغر المتبقية لممثلين من مجموعات آسيا- المحيط الهادئ وأوراسيا.

المجموعة الإفريقية

- السيد ي. أويزييمانا (رواندا)
- *شاغر*

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد ف. زون (إندونيسيا)
- السيدة ج. محمود (جزر المالديف)

مجموعة أوراسيا

- السيد ن. تيلافولدييف (أوزبكستان)
- *شاغر*

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة س. ناني (الأوروغواي)

مجموعة الـ 12+

- السيد د. لارسون (السويد)

المجموعة العربية

- سيحل سعادة السيد دحلان بن جمعان الحمد (دولة قطر) محل السيد يوسف بن راشد الخاطر (دولة قطر) لإكمال الفترة التي ستنتهي في نيسان/ أبريل 2022.

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- سيحل السيد ج. بوريك (تشيلي) محل السيد إم تيكسييرا (فنزويلا).
- ستحل السيدة س. ساباج (الأرجنتين) محل السيدة ل. كريكسل (الأرجنتين) لاكمال الفترة التي ستنتهي في نيسان/ أبريل 2023.

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

انتخبت اللجنة الدائمة **ثمانية أعضاء**. وقد رشحت المجموعات الجيوسياسية الأعضاء التالية أسماؤهم لمدة عامين (قابلة للتجديد) تنتهي في نيسان/ أبريل 2023.

المجموعة الإفريقية

- السيدة س. عبدي نور (كينيا)

المجموعة العربية

- سعادة السيدة إيناس ناجي كاظم المكصوصي (جمهورية العراق)
- سعادة السيد محمد تيسير بني ياسين (المملكة الأردنية الهاشمية)
- سعادة السيد أحمد محمد الحمد (دولة الكويت)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيدة د. كوماري (الهند)

مجموعة أوراسيا

- السيد أ. سافينيخ (بيلاروسيا)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد أ. لينز (البرازيل)
- السيدة ك. م. غونزاليس فيلانويفا (الباراغواي)

12. المقررون للجمعية العامة الـ 144

عينت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين السيدة ك. ويدغرين (السويد) مقررة للبند الموضوع والمعنون *إعادة التفكير وإعادة صياغة نهج عمليات السلام بهدف تعزيز السلام الدائم*. وخولت رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بإجراء مشاورات لتحديد مقرر ثان.

وعينت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة السيدة هـ. يارفينن (فنلندا) والسيد س. باترا (الهند) مقررين مشاركين للبند الموضوع والمعنون الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تمكين لقطاع التعليم، بما في ذلك في أوقات جائحة.

******

سادساً– أنشطة الاتحاد البرلماني العربي

نشاط الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي:

قامت الأمانة العامة بإعداد مذكرة تفصيلية ومذكرة مقتضبة ومذكرة موجزة، عن أعمال الجمعية العامة الـ 142، والاجتماعات ذات الصلة، كما تم العمل على ترجمة وتوزيع جميع الوثائق التي نشرت خلال انعقاد اجتماعات الجمعية العامة، والمجلس الحاكم، واللجان الدائمة والهيئات الأخرى، كما شاركت في كافة الفعاليات الرئيسية والجانبية، أثناء انعقاد الجمعية، والمجلس الحاكم، وقامت بالتنسيق بين الوفود البرلمانية، والإسلامية، والآسيوية، والإفريقية، وكانت على اتصال دائم مع الوفود البرلمانية العربية، ووضعها بصورة آخر المستجدات.

****

الرابع عشر – الخاتمة

كان هذا تقريراً موجزاً عن أعمال الجمعية الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة 207 للمجلس الحاكم، والعمل جارٍ على ترجمة التقرير النهائي الذي صدر عن الاتحاد البرلماني الدولي، من قبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، وتزويد البرلمانات العربية الموقرة به تعميماً للفائدة.

مكرراً أملي أن يحقق هذا التقرير الفائدة المرجوة، ورجائي إبداء أي ملاحظات من شأنها أن تؤدي إلى تطوير نوعية التقارير المستقبلية المتعلقة بالفعاليات البرلمانية المختلفة.

والأمانة العامة حريصة كل الحرص، على إبراز كل ما من شأنه أن يسهم في مشاركة المجموعة البرلمانية العربية، بفعاليات الجمعية العامة والمجلس الحاكم، بما ينعكس إيجابياً على القضايا التي تطرحها أو تدعمها المجموعة.

برجاء التكرم بالاطلاع والعلم وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير.

فايز الشوابكة

الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي